31 أكتوبر 2022م

سعادة الرئيس التنفيذي / المدير العام **المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

مراجعة البنك المركزي السعودي للتقارير الإكتوارية لعام 2021م

أصدر البنك المركزي السعودي ضوابط الأعمال الاكتوارية المتعلقة بالتأمين في مارس 2020م، والعام 2021م هو العام الثاني على التوالي الذي تقدم فيه شركات التأمين تقارير إكتوارية استنادًا على المتطلبات الواردة في ضوابط الأعمال الاكتوارية. حيث أن هذه الضوابط تهدف بصفة أساسية إلى تعزيز دور ومسؤوليات الإكتواريين في قطاع التأمين، وذلك لتسهيل اتخاذ إدارة الشركة قرارات مدروسة وتقديم دعم فني أكبر لأعمال الشركة تزامنًا مع استمرار تطور سوق التأمين في السعودية.

ويتضمن هذا المستند ملاحظات البنك المركزي السعودي المستمدة من مراجعته للتقارير الإكتوارية المُشار إليها أعلاه، وهي على النحو التالي:

1. تقرير الاحتياطيات الفنية لنهاية عام 2021م (من صفحة 2 إلى 13)
2. تقارير التسعير لتأمين المركبات والتأمين الصحي عام 2021م (من صفحة 14 إلى 19)
3. تقرير ملاءمة وكفاية إعادة التأمين عام 2021م (من صفحة 20 إلى 23)
4. تقرير الملاءة المالية ورأس المال عام 2021م (من صفحة 24 إلى 26)
5. تقرير دراسات الخبرة لعام 2021م (من صفحة 27 إلى 30)
6. تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات عام 2021م (من صفحة 31 إلى 34)

وفي هذا الصدد انتهى البنك المركزي من مراجعته للتقارير أعلاه إلى عدد من الملاحظات المهمة، التي يود مشاركتها مع إدارة الشركة إلى جانب توقعاته حيال تلك الملاحظات. حيث يتوقع البنك المركزي أن إدارة الشركة ستحرص على أخذ جميع هذه الملاحظات والتوصيات بالاعتبار، وعقد مناقشات داخلية على مستوى مجلس الإدارة والإدارات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيال هذه الملاحظات والتوصيات.

1 الاحتياطيات الفنية لنهاية عام 2021م

1.1 المخصصات الفنية المعتمدة مقابل التوصيات الإكتوارية

تتطلب تعليمات البنك المركزي السعودي قيام الإكتواري المعين بتقدير التباين وعدم اليقين حول المخصصات الفنية الموصى بها إلى إدارة الشركة وابداء مرئياته للإدارة حيال ذلك، وذلك لتمكين الإدارة من اتخاذ قرار ما اذا كانت هنالك حاجة الى تخصيص هامش إضافي على المخصصات الفنية الموصى بها بما يتوافق مع قابلية الشركة لتحمل المخاطر.

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع المخصصات الفنية المعتمدة نسبةً إلى تلك التي أوصى بها الإكتواري المعين.

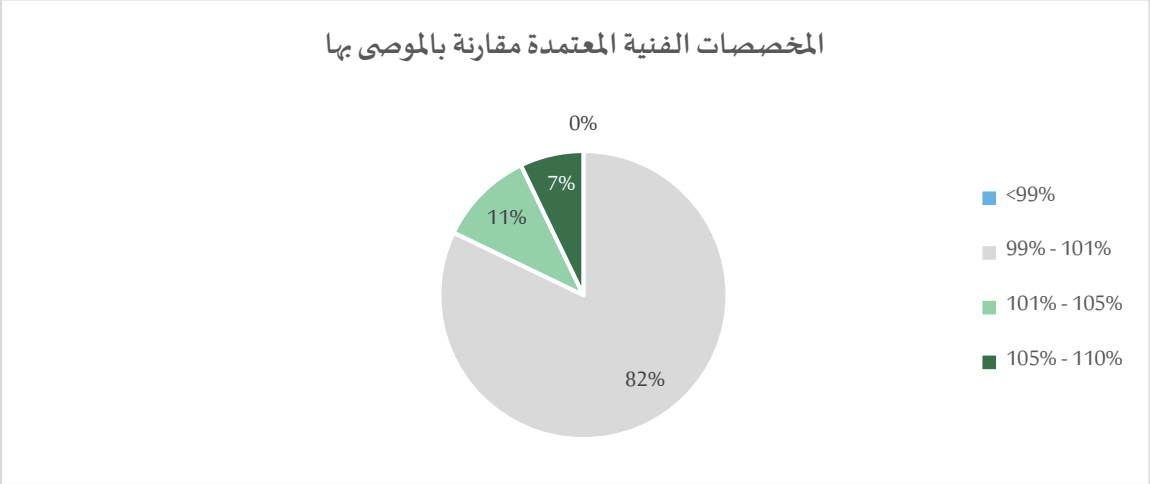

يمكن ملاحظة أنه في حين أن غالبية شركات التأمين حددت المخصصات الفنية بما يتماشى مع توصية الإكتواري المعين، إلا أن قرابة شركة من كل خمس شركات اعتمدت هامش إضافي على المخصصات الفنية التي أوصى بها الإكتواري المعين.

ومن المهم أن تدرك إدارة الشركة أنه بمجرد بدء تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17، قد تتقلص قدرة إدارة الشركة الاختيارية بشأن المخصصات الفنية، حيث سيُطلب من جميع الشركات أن تعكس عدم اليقين في المخصصات الفنية عبر "ضبط المخاطر"، وهو مفهوم جديد تم تقديمه من خلال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17. ومن المرجح أن يتم عكس أي هامش محتفظ به حاليًا عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17، والذي قد يعوض عن الأثر المحتمل من الانتقال بين المعيارين، جزئيًا أو كليًا.

يتوقع البنك المركزي من إدارة الشركة أن تعزز فهمها للتذبذب المصاحب لأفضل تقدير للمخصصات الفنية، و اتخاذ قرار مدروس بشأن هامش الإدارة في المخصصات الفنية، مع الأخذ في الاعتبار قدرة الشركة على تحمل المخاطر. ومن المتوقع أيضًا أن تسعى الإدارة إلى فهم دورها في تحديد ضبط المخاطر بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17، وأي تأثير محتمل من عكس هامش الحالي عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17.

1.2 دور المراجعين الخارجيين

يلعب المراجعون الخارجيون دورًا مهمًا في توفير الضمان للجنة المراجعة بشأن المخصصات الفنية المقدرة من الإكتواري المعين. ففي السنوات السابقة قمنا بتحديد المجالات التي تتطلب اهتمامًا من لجنة المراجعة؛ وذلك للحصول على مدخلات فعالة وسليمة فنيًا من المراجعين الخارجيين بما يلبي كذلك معايير المراجعة المهنية. كما يقوم البنك المركزي كل عام بإجراء مسح لدراسة التفاعل بين المراجعين الخارجيين والخبير الإكتواري المعين كمؤشر على جودة عمل المدققين الخارجيين. ويوضح الرسم البياني أدناه نتائج هذا المسح في تلك المجالات التي رصدنا أوجه القصور حيالها في الماضي.

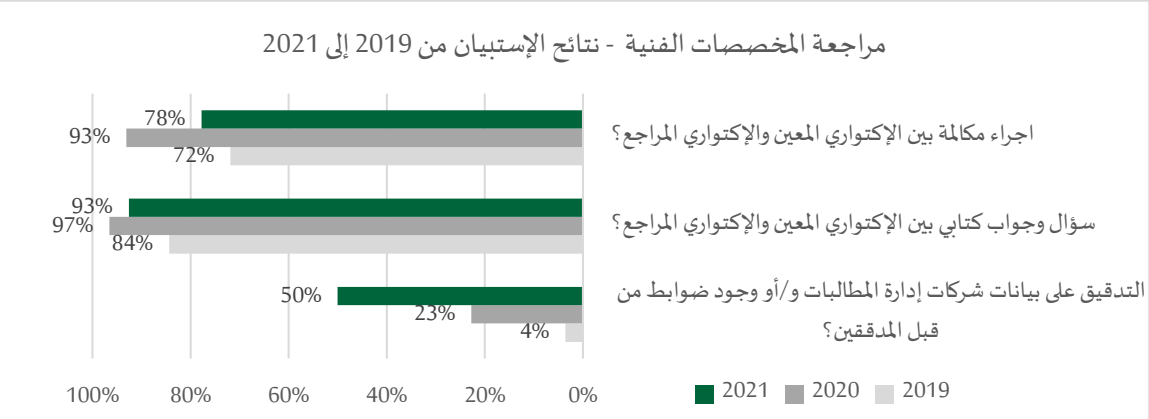

بعد البدء من أساس متدن جداً في عام 2017م، استمر تحسن التفاعل بين الإكتواري المعين والخبير الإكتواري الخاص بالمراجع الخارجي من خلال الأسئلة والإجابات المكتوبة و/أو المكالمات الجماعية عامًا بعد عام. ومع ذلك، لوحظ انخفاض في التفاعل بين الطرفين في العام الماضي، والذي لم يتماشى مع توقعاتنا. ومن ناحية أخرى، لوحظ تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتدقيق شركات إدارة المطالبات (TPA) للتأمين الصحي، على الرغم من أنه لا يزال هناك ما يقارب النصف من شركات التأمين الصحي المتعاقدة مع شركات إدارة المطالبات (TPA) التي لم يكن لها ارتياح حول شركات إدارة المطالبات الخاصة بها، مما قد يعرض بياناتها المالية لمخاطر جوهرية.

يتوقع البنك المركزي السعودي من لجنة المراجعة القيام بالتحقق من أن نطاق المراجعة الخارجي يطلب مدخلات كافية من الخبير الإكتواري، بالإضافة إلى التحقق من امتلاك الخبير الإكتواري للمراجع الخارجي المؤهلات والمهارات المهنية المناسبة وأنه على دراية كاملة بأحدث التطورات في قطاع التأمين السعودي، وأن يكون التواصل الفعّال بين الإكتواري المعين والخبير الإكتواري الخاص بالمراجع الخارجي مغطى بشكل مناسب في نطاق أنشطة المراجعة. وعند انتفاع الشركة من خدمات شركات إدارة المطالبات، يجب على لجنة المراجعة التأكد من أن نطاق المراجعة يغطي أنشطة شركات إدارة المطالبات بصورة مناسبة كما هو معمول به بموجب معايير المراجعة الدولية. وعليه، فإن البنك المركزي يتوقع من لجنة المراجعة أن تقوم بمراقبة وضمان التزام المراجعين الخارجيين ببنود النطاق المذكورة آنفاً.

1.3 اتجاهات التأمين الصحي

1.3.1 معدلات الخسارة

يوضح الرسم البياني أدناه معدل الخسارة السنوي لإجمالي التأمين الصحي على أساس المتوسط البسيط والموزون، حيث الأوزان المستخدمة هي الأقساط المكتسبة لكل شركة تأمين. ويتأثر المتوسط البسيط لمعدلات الخسارة بشكل أكبر لدى الشركات التي تكتب وثائق التأمين الصحي لشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين المتوسط الموزون يتأثر بمعدلات خسارة شركات التأمين الكبيرة التي تكتتب وثائق التأمين الصحي لشريحة الشركات الكبيرة.

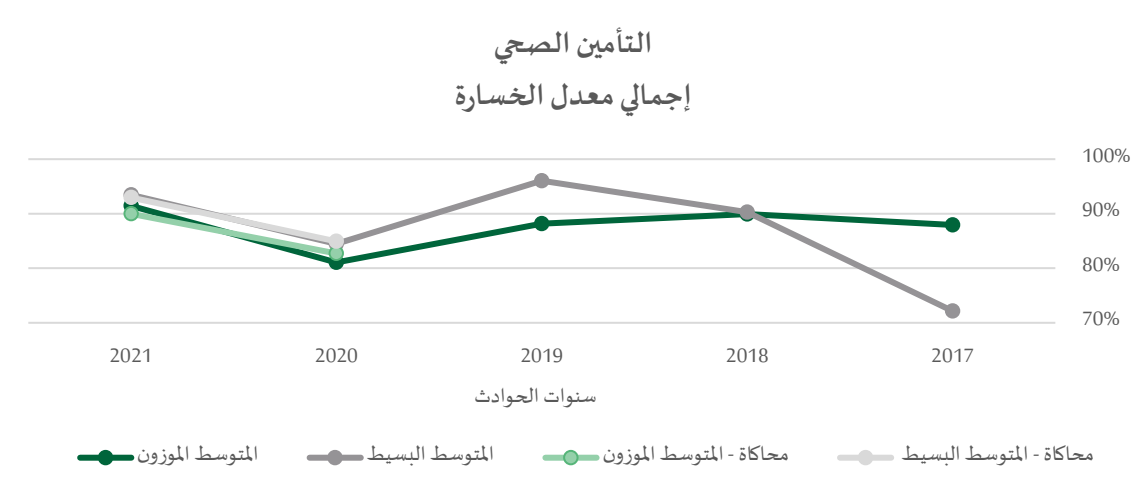

منذ عام 2019م، استمر متوسط معدل الخسارة البسيط في البقاء فوق المعدل الموزون، والذي قد يعزى إلى زيادة الوعي والمنافسة الشديدة في التأمين الصحي، التي كان التصور عنها أنها ذات تكاليف أقل بالإضافة إلى ضعف قدرة شركات التأمين الصغيرة على التنافس في وثائق تأمين شريحة الشركات الكبيرة.

علاوة على ذلك، وبعد الانخفاض الناجم عن فايروس كورونا (كوفيد-19) في عام 2020م، عادت معدلات الخسارة إلى المستويات الطبيعية في عام 2021م. حيث كان نسبة معدل الخسارة على أساس المتوسط البسيط والموزون في عام 2021م أعلى من 90٪، مما يترك هامشًا ضئيلًا للمصروفات والأرباح الأمر الذي قد يُعرض العديد من الشركات لخسائر في عمليات الاكتتاب.

تجاوز المتوسط الموزون لمعدل الخسارة في عام 2021م ما شهده القطاع قبل الجائحة في عام 2019م، إلا أن متوسط معدل الخسارة البسيط في عام 2021م ظل أقل من ذروته التي لوحظت في عام 2019م، حيث قد تعزى أسبابه لبعض التصحيحات في الأسعار. كما يتضح من خلال محاكاة معدلات الخسارة في الرسم البياني أعلاه تضاءل تأثير العودة إلى الوضع الطبيعي في عام 2021م بشكل طفيف من خلال مخصصات المطالبات الطبية المؤجلة التي احتفظت بها شركات التأمين في نهاية عام 2020م بموجب تعليمات البنك المركزي السعودي.

1.3.2 موسمية تكلفة المطالبات

يوضح الرسم البياني أدناه تكلفة المطالبات لوثائق التأمين الصحي، على أساس فترة وقوع الحوادث للسنوات الأخيرة.

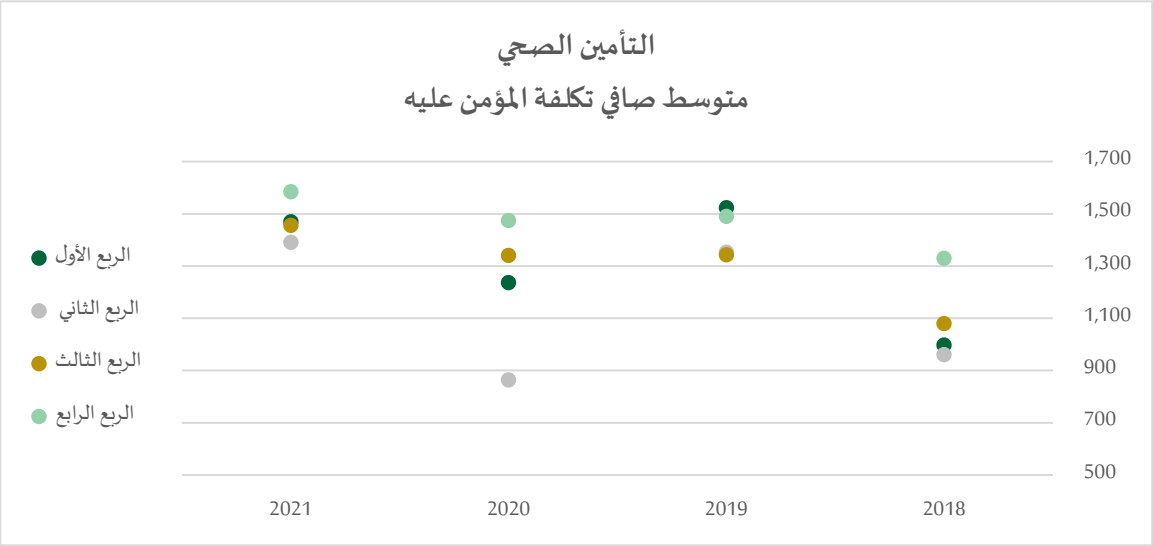

باستبعاد عام 2020م كونه عاماً استثنائياً، يمكن ملاحظة اتجاه متزايد في تكلفة المطالبات في السنوات الأخيرة. كما يظهر عام 2021م أن موسمية المطالبات تختلف عن تلك التي شوهدت سابقًا. على وجه الخصوص، ويتضح أن تكلفة المطالبات في الربع الثالث من عام 2021م ليست بعيدة عن أعلى ربع من عام ذاته، الأمر الذي قد يعزى إلى القيود المفروضة على السفر إلى الخارج بسبب فايروس كورونا (كوفيد-19)، وبالتالي تنامي فرص الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية خلال موسم العطلات. هذا الاتجاه تأثر أيضًا بالتغييرات في الحد الأدنى من مزايا الوثيقة الموحدة للتأمين الصحي التي أعلن عنها مجلس الضمان الصحي في الماضي.

يتوقع البنك المركزي السعودي أن تتابع إدارة الشركة عن كثب الاتجاهات الناشئة في أداء مطالبات التأمين الصحي لكل فئة من فئات فرع التأمين الصحي، مع الأخذ في الاعتبار الآثار القصيرة والطويلة المدى لتأخير العلاجات بسبب الفايروس، وتحديد التغييرات المؤقتة في الموسمية وفصلها عن التغييرات الدائمة، والاكتتاب على أسس فنية وربحية سليمة مع الحفاظ على المنافسة.

1.4 اتجاهات تأمين المركبات

1.4.1 معدلات الخسارة

يوضح الرسم البياني أدناه أداء المطالبات لتأمين المركبات بشقّيه المتمثلة في التأمين ضد الغير والتأمين الشامل، على مدى السنوات الماضية.

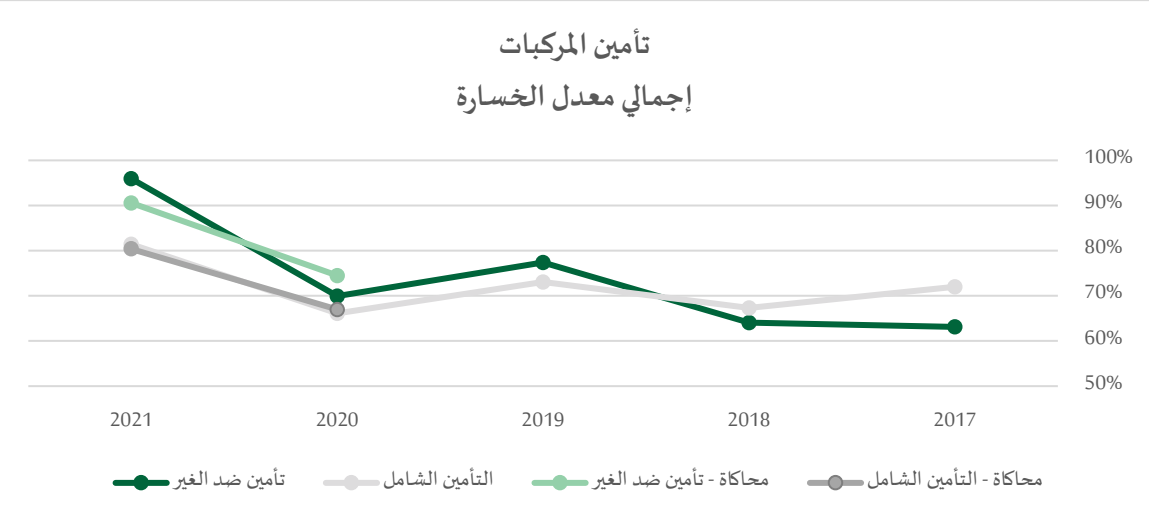

المتوسط الموزون لجميع الشركات، مطروحًا منه المستردات من بيع حطام المركبات وحق الرجوع

منذ الانخفاض في معدلات الخسارة في عام 2020م والناجمة عن فايروس كورونا (كوفيد-19)، قفز معدل الخسارة في عام 2021م إلى أعلى مستوى له مقارنة بالسنوات المنصرمة لفرعي التأمين الشامل وضد الغير. وقد كان للمخصصات التي احتفظت بها شركات التأمين في نهاية عام 2020م مقابل مبادرة تمديد وثائق تأمين المركبات للأفراد لمدة شهرين بناءً على توجيهات البنك المركزي السعودي أثراً في تقليل حدة الارتفاع على القوائم المالية (يشار إليها "بمحاكاة معدل الخسارة" في الرسم البياني أعلاه). بادرت شركات التأمين بتمديد التغطية التأمينية لمدة شهرين لجميع حملة الوثائق الأفراد وذلك استشعاراً منها للمعاملة العادلة، وأخذاً بالاعتبار انخفاض معدل الحوادث المرورية بسبب قرارات حظر التجول الكامل أو الجزئي.

يجدر الذكر إلى أن معدلات الخسارة المرتفعة تبقي مجالًا ضئيلاً للمصاريف وهامش الربح، مما يعرض العديد من الشركات لمخاطر الاكتتاب والتي قد تكون جسيمة. لذلك من الضروري لهذه الشركات أن تتخذ قرارات تصحيحية فيما يتعلق بالتسعير والاكتتاب.

1.4.2 موسمية تكرار مطالبات الحوادث

يوضح الرسم البياني أدناه معدل تكرار المطالبات لتأمين المركبات ضد الغير.

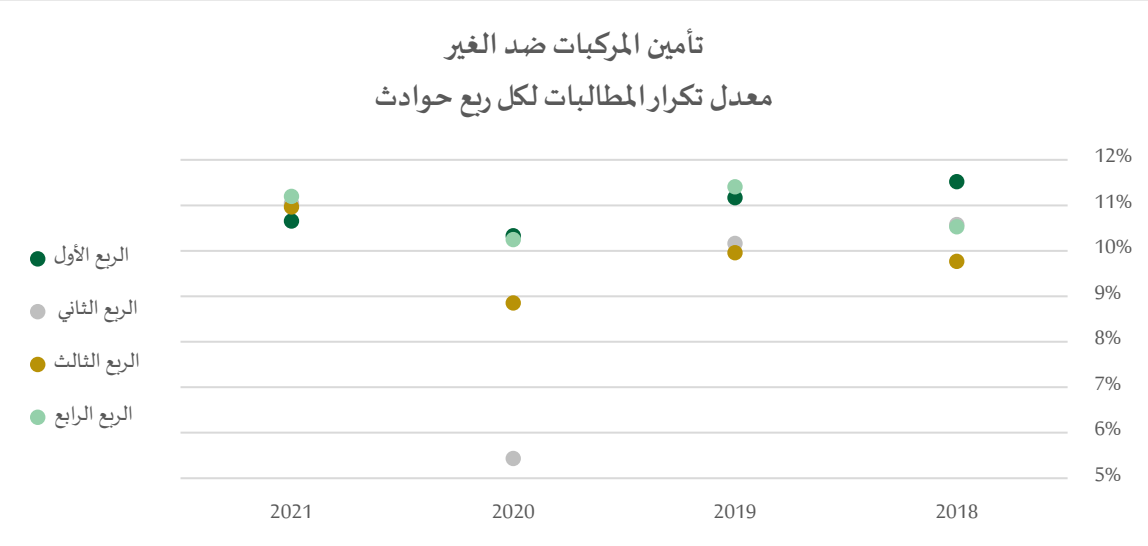

باستثناء العام 2020م ، يُلاحظ اختلاف موسمية المطالبات في عام 2021م عن تلك التي لوحظت في السنوات التي تسبقها، حيث كان التفاوت بين كل ربع أقل بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة. فعلى وجه الخصوص، معدل تكرار المطالبات خلال الربع الثالث للأعوام السابقة كان منخفضاً تاريخياً، إلى أنه قفز بشكل كبير في الربع الثالث من العام 2021م إلى مستوى يتماشى مع الأرباع الأخرى خلال ذات العام. وقد يعزى أحد أسباب هذا السلوك إلى القيود العامة المفروضة على السفر إلى الخارج بسبب فايروس كورونا (كوفيد-19)، مما قد أدى إلى زيادة كثافة الحركة المرورية والتي بدورها أدت إلى ارتفاع نسبة المطالبات لمستوى أعلى من المعتاد. عليه، فإن أداء السنوات القادمة سيحدد ما إذا كان التحول في موسمية تكرار المطالبات أعلاه مؤقتًا أم دائمًا.

يتوقع البنك المركزي السعودي أن تضمن إدارة الشركة المتابعة الدقيقة لأداء المطالبات الناشئة في تأمين المركبات، وتحديد العوامل الدافعة وراء الارتفاع الأخير في معدلات الخسارة، وفهم التغيرات في موسمية المطالبات وتنفيذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لتجنب خسائر الاكتتاب، والمنافسة السعرية غير الصحية.

1.5 المطالبات المتعلقة بفايروس كورونا (كوفيد-19)

منذ الأيام الأولى لجائحة كورونا (كوفيد-19)، طلب البنك المركزي تقارير إضافية من شركات التأمين لمراقبة المطالبات الناشئة عن فايروس كورونا (كوفيد-19) سواءً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، واتخذ البنك المركزي ما يلزم من إجراءات حيال هذا الشأن. ويوضح الرسم البياني أدناه حالة مبالغ المطالبات المبلغ عنها نهاية كل ربع منذ بداية الجائحة.

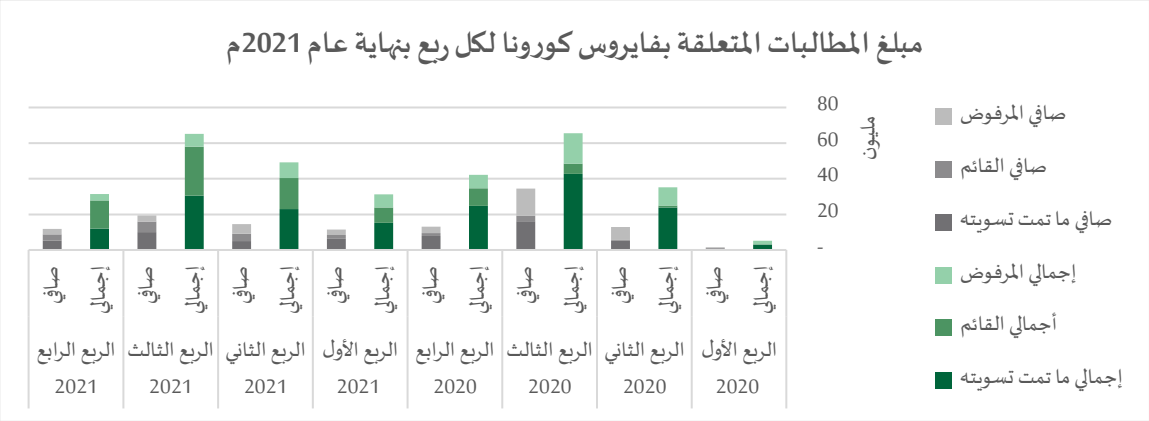

أظهرت المطالبات المبلغ عنها اتجاهاً متزايداً في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021م، بسبب دفع مطالبات تأمين الحماية والادخار، وأيضًا بسبب بدء بعض الشركات في تصنيف المضاعفات الصحية بسبب الإصابة السابقة بفايروس كورونا (كوفيد-19) على أنها مطالبات كورونا (المعروف أيضًا باسم "long COVID"). ومع ذلك، خففت مستردات إعادة التأمين بشكل كبير من تأثير المطالبات المتعلقة بفايروس كورونا (كوفيد-19)، حيث شكلت صافي المطالبات المتكبدة 30٪ من إجمالي المطالبات المتكبدة في نهاية عام 2021م. وكان صافي المطالبات المتكبدة 78 مليون ريال سعودي، أو 0.13٪ من صافي الأقساط المكتسبة للتأمين في عامي 2020م و2021م مجتمعة. لذلك، ظل صافي الأثر لجائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) بشكل عام في مستويات منخفضة لقطاع التأمين.

توضح الرسوم البيانية أدناه توزيع المطالبات التي تمت تسويتها والقائمة والمرفوضة حسب نوع النشاط وعلى أساس الصافي من إعادة التأمين، لجميع المطالبات المبلغ عنها منذ بداية الجائحة وحتى نهاية عام 2021م.

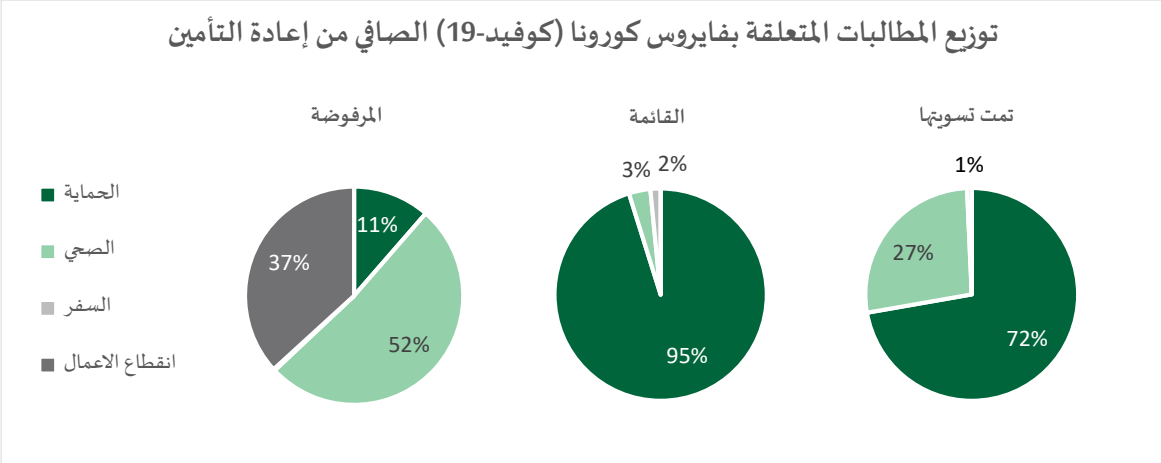

ترتبط غالبية المطالبات القائمة والمطالبات التي تمت تسويتها بتأمين الحماية والادخار كما أُشير إليه أعلاه، والتي تغطي حالات الوفاة المتعلقة بفايروس كورونا (كوفيد-19)، متبوعةً بالمطالبات المتعلقة بالتأمين الصحي. وعلى الرغم من أن الحكومة تحملت تكلفة علاج فايروس كورونا (كوفيد-19)، إلا أن العديد من الشركات صنفت العلاجات الطبية غير المباشرة المرتبطة بالفايروس تحت مطالبات "فايروس كورونا".

وبالرغم من أن تأثير المطالبات ذات الصلة بفايروس كورونا (كوفيد-19) لا يزال ضئيلاً حتى الآن في قطاع التأمين السعودي، فإن البنك المركزي يتوقع أن تستمر الإدارة في مراقبة الحالات الناشئة، خصوصاً أن تكاليف شركات التأمين ستتحمل تكاليف علاج الحالات المتأثرة بفايروس كورونا (كوفيد-19) مستقبلاً حسب تعليمات مجلس الضمان الصحي، وأن تكون على اطلاع بأي موجات قد تطرأ أو تفشي فايروسات جديدة (على سبيل المثال، جدري القردة). علاوة على ذلك، من المتوقع أن يتم تضمين الدروس المستفادة من جائحة كورونا في فلسفات التسعير والاكتتاب وإدارة المطالبات الخاصة بالشركة.

1.6 معدل خسائر تأمين المركبات مقابل كفاية التسعير

فيما يخص فرعي تأمين المركبات والتأمين الصحي، وبموجب عدد من الضوابط، تمنح تعليمات البنك المركزي مرونة لإدارة الاكتتاب في شركة التأمين لبيع وثيقة التأمين بسعر يختلف عن السعر الذي أوصى به الإكتواري المعيّن لديها. ومن بين هذه الضوابط، يشترط أن تبقى أي تغيرات عن السعر الفني ضمن إطار مصفوفة الصلاحيات المعتمدة من مجلس إدارة الشركة، ويجب توثيق الأساس المنطقي لأي خصومات ممنوحة بشكل مناسب، ويجب أن يكون مجلس الإدارة على اطلاع بالأثر المالي المحتمل لتلك الخصومات. وفي حال عدم وجود عوامل أخرى، فمن المتوقع أن ينتج عند انخفاض معدل كفاية التسعير معدل خسارة عالية وربحية منخفضة. ويقارن الرسم البياني أدناه معدل كفاية التسعير مع إجمالي معدل الخسارة النهائي لعام 2021م بين الشركات التي سجلت أعلى معدلات خسارة وتلك التي سجلت أقل معدلات خسارة لتأمين المركبات الإلزامي.

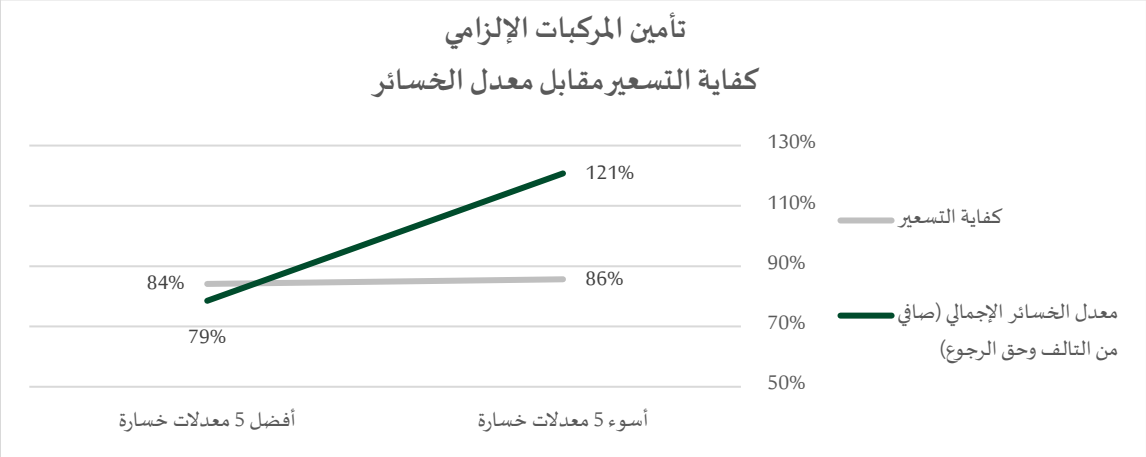

ملاحظة: معدل الخسارة هو المتوسط الموزون لإجمالي معدل الخسارة النهائي لأعلى وأقل 5 شركات لسنة الحوادث 2021م؛
يُعدُّ معدل كفاية التسعير متوسط معدلات النصف الثاني لعام 2020م والنصف الأول لعام 2021م لتمثيل سنة الحوادث 2021م.

يتضح مما سبق أنه كان من شأن الشركات التي سجلت أسوأ معدلات خسارة في حال التزمت بالأسعار الفنية أن تحسن من معدل الخسارة تحسناً جوهرياً؛ ومع ذلك، فإن معدل الخسارة كان ليظل أعلى من 100٪، مما يشير إلى عدم كفاية الأسعار الفنية المحسوبة من قبل الإكتواريين المعينين لتلك الشركات.

أما بالنسبة للشركات الأفضل أداءً فإنها حققت معدلات خسارة منخفضة على الرغم من الاكتتاب عند معدلات كفاية تسعير منخفضة. هذا يسلط الضوء على أهمية امتلاك خبرات كافية في الاكتتاب لتمكين شركة التأمين من اكتتاب وثائق مربحة رغم الانحراف عن السعر الفني للعملاء المختارين. وقد يكون من الضروري أيضاً أن يعيد الخبير الإكتواري المعين النظر في الأسعار الفنية لهذه الشركات.

من ناحية أخرى، من الممكن أن تعاني الإحصائيات المذكورة أعلاه من عدم موثوقية البيانات، والذي عادةً ما يُشار إليه من قبل الإكتواريين المعينين ويتم رصده في مناسبات متعددة خلال زيارات التفتيش التي قام بها البنك المركزي. وتؤيد حقيقة أن العديد من شركات التأمين لا تزال تُعِد التقارير المذكورة أعلاه يدوياً -على عكس العديد من الشركات الأخرى التي قامت بأتمتة العملية بالكامل- الشكوك المتعلقة بموثوقية البيانات.

وعليه، يتوقع البنك المركزي من الشركة ضمان التالي:

أ- موثوقية البيانات المستخدمة لإعداد تقارير كفاية التسعير.

ب- أتمتة عملية إصدار تقارير كفاية التسعير بشكل كامل.

ج- التقيد التام بالضوابط الداخلية للتخفيض الاختياري لأسعار أقساط التأمين.

د- مشاركة المعلومات ذات الصلة بالأثر المالي المتوقع لأي خصومات كبيرة في الأسعار مع مجلس الإدارة في الوقت المناسب.

هـ- الحفاظ على حلقة تواصل فعالة ومتينة بين إدارة الاكتتاب والإكتواري المعين لضمان مناسبة الأسعار الفنية التي حسبها الإكتواري المعين وضمان دقتها.

1.7 تقديرات الحطام وحق الرجوع

يمكن أن تساهم الإدارة الفعالة في تحصيل مبالغ الحطام وحق الرجوع لشركة التأمين التي تقدم منتج تأمين المركبات في تخفيض صافي تكلفة المطالبات. ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق التحصيل النهائي المتوقع لشركات التأمين خلال السنوات الأخيرة.

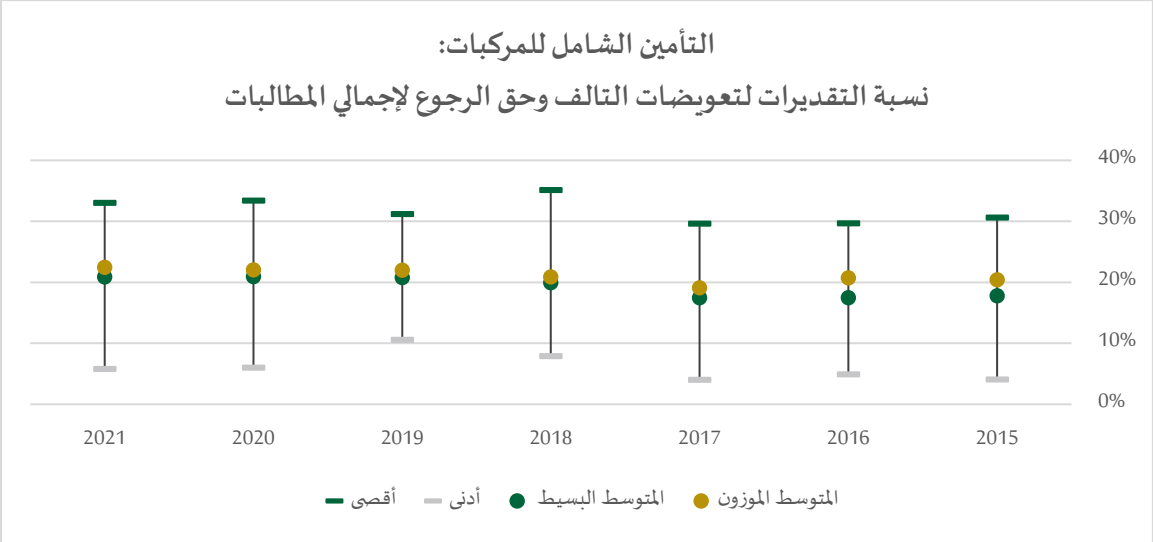

يشير النطاق الواسع الظاهر أعلاه إلى أنه على الرغم من قدرة بعض الشركات على تحسين سجل صافي المطالبات من خلال تحصيل مبالغ الحطام وحق الرجوع بنحو فعال، إلا أن هناك شركات في الطرف الأدنى من النطاق لم تستغل هذه الإمكانيات الكبيرة، والتي يمكن بدورها أن تؤثر بحدّة على وضعهم التنافسي في القطاع.

أما فيما يتعلق بمتوسط تقديرات تحصيل مبالغ الحطام وحق الرجوع، يلاحظ استقرار المتوسط في السنوات الأخيرة. ومن المثير للاهتمام أن المتوسط البسيط ونسب التحصيل المقدرة متقاربة جدًا، ويشير ذلك إلى أن شركات التأمين الأصغر حجمًا تكاد تكون فعالة في إجراءات التحصيل بشكل مقارب إلى فعالية إجراءات التحصيل لشركات التأمين الأكبر.

وعليه، يتوقع البنك المركزي أن تعمل الإدارة على الاستمرار في تحسين كفاءة إجراءات التحصيل لديها لزيادة الاستفادة من هذا المصدر للإيرادات والتي من المحتمل أن تكون كبيرة، لتمكينها من تقديم أسعار أكثر تنافسية لحاملي وثائق التأمين، ولا سيما لوثائق التأمين الشامل للمركبات.

1.8 المخصصات الإكتوارية - مجالات يمكن تحسينها

1.8.1 تقسيم المخصصات الفنية لتأمين المركبات حسب قنوات البيع

بعد دخول الوساطة الإلكترونية مجال تأمين المركبات في المملكة أواخر عام 2017م، واستحواذها على حصة مرتفعة من السوق منذ عام 2019م، وجه البنك المركزي السعودي الإكتواري المعين إلى تنبؤ وتتبع وثائق تأمين المركبات التي يتم بيعها من خلال قنوات الوساطة الإلكترونية بشكل منفصل عن قنوات البيع الأخرى. كما وتوضح الرسوم البيانية أدناه نمو أعمال الوساطة الإلكترونية في السنوات الأخيرة، إضافةً إلى معدلات الخسارة للوثائق المباعة من خلال قنوات الوساطة الالكترونية مقارنةً ببقية قنوات البيع الأخرى.

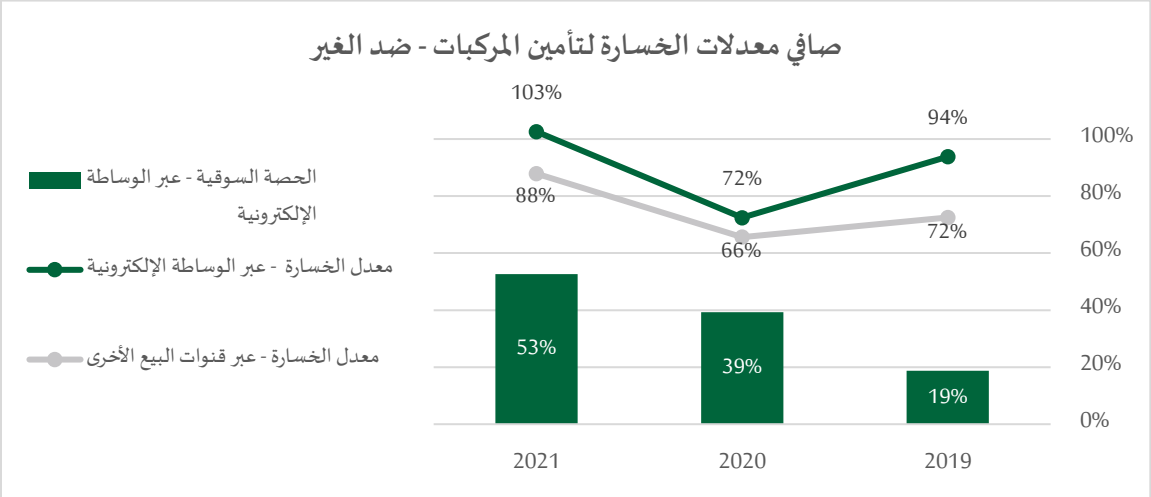

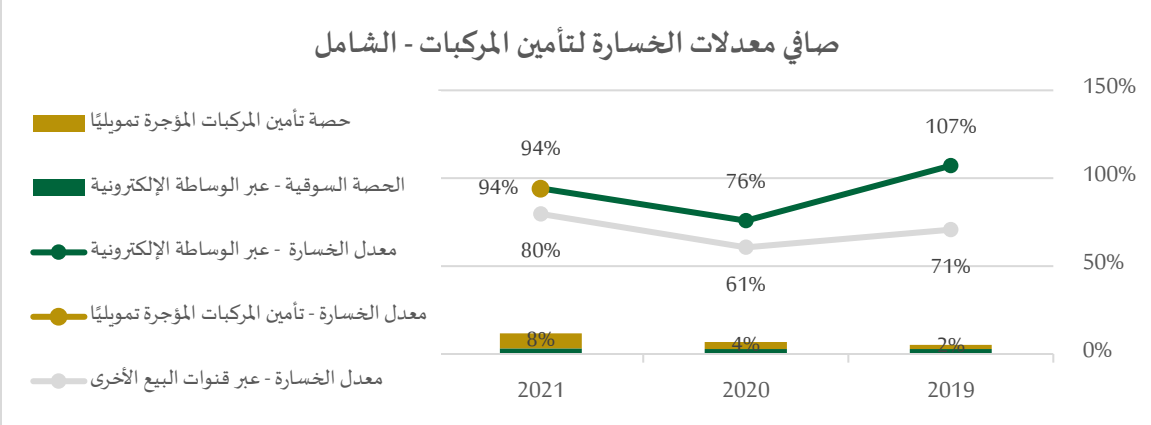

من جانب التأمين - الشامل، يتضح التغيُر الحاصل في أداء مبيعات تأمين المركبات المؤجرة تمويلياً للأفراد خلال عام 2020م، نتيجةً لإصدار البنك المركزي ضوابط التأمين.

أما من جانب تأمين المركبات - ضد الغير، يتضح نمو حصة الأقساط المباعة من خلال منصات الوساطة الإلكترونية بشكل متسارع. بالرغم من ذلك النمو، إلا أن معدل خسارة الوساطة الالكترونية تفوق بشكل ملحوظ على معدلات الخسائر لبقية قنوات البيع الأخرى لكلا نوعي تأمين المركبات شاملًا كان أم ضد الغير.

الجدير بالذكر، أن وثائق تأمين المركبات المؤجرة تمويلياً قد شكلت جزءًا من مبيعات قنوات البيع الأخرى حتى عام 2021م، وبالتالي يمكن ضمنيًا أن تحقق معدل خسارة أقل من تلك الوثائق لقادمة من قنوات البيع الإلكترونية؛ إلا أن معدل الخسارة لهذا الفرع المقتطع حديثًا قفز ليصل إلى معدلات مقاربة لتلك الخاصة بقنوات الوساطة الإلكترونية.

ويتضح أن معدلات الخسارة المرتفعة جدًا المذكورة أعلاه لقنوات الوساطة الإلكترونية (بما في ذلك التأمين الشامل للمركبات المؤجرة تمويلياً) غير مستدامة لشركات التأمين. عليه، فمن الضروري أن تنظر شركات التأمين في الجوانب التجارية والفنية لعملية الاكتتاب من خلال قنوات الوساطة الإلكترونية، حتى تتجنب العواقب السلبية.

يتطلع البنك المركزي من الإكتواري المعين مراجعة تحليل الأقساط التي تتحصل عليها الشركة من خلال قنوات الوساطة الإلكترونية والتأجير التمويلي والاستجابة بشكل كافٍ وفي وقت مناسب لموضوعات التسعير الفني والمخصصات الفنية.

1.8.2 المخصصات الفنية لحق الرجوع في تأمين المركبات

في إطار الجهود المستمرة لتحسين مستوى المخصصات الفنية في قطاع التأمين السعودي، شجع البنك المركزي السعودي الإكتواري المعين على التمييز بين الأفراد وشركات التأمين عند تقدير احتياطيات حق الرجوع. حيث يوضح الرسم البياني أدناه والمبني على بيانات شركات مختارة ممن قدّرت احتياطيات الفرعين المذكورين أعلاه بشكل منفصل؛ وجود اختلافات ملحوظة في نمط تطور المطالبات بين القطاعين خلال المراحل الأولى.

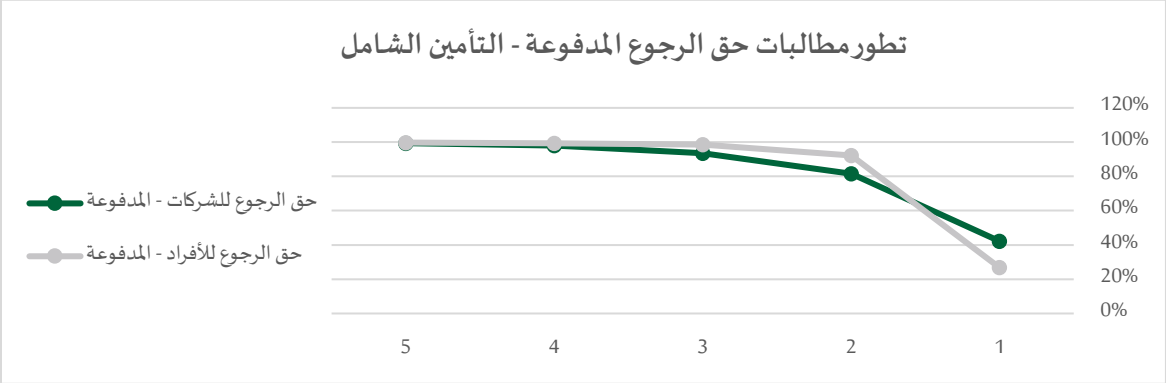

كما يُسلط أيضًا، حاجة شركات التأمين الأخرى لتقدير المخصصات لذلك الفرعين وتخصيص الاحتياطيات لها بشكل منفصل عن بعضها البعض. ومن المهم أيضًا ضمان تسجيل وحفظ البيانات بشكل موثوق به مع تفاصيل كافية تمكن الإكتواري المعين في تنفيذ التحسينات المطلوبة للمخصصات الفنية، وتحسين دقة الاحتياطيات الإكتوارية.

2 التسعير

2.1 التسعير الصحي

يتعين على الإكتواري المعين وبشكل سنوي القيام بمراجعة شاملة لتسعير الوثائق؛ لعكس أداء المطالبات الحديثة والتباين المرتبط بها، ومصروفات الشركة، والنسبة الإضافية للربح المستهدف والمحدد من قبل مجلس إدارة الشركة. حيث تنتهي نتائج الدراسة المُعدة بتوصية مُقدمة من قبل الإكتواري المعين في شأن الأسعار الفنية المحدثة؛ حتى تُطبق بعد ذلك من قبل كل من فريق المبيعات والاكتتاب. كما ويتأثر وضع شركة التأمين التنافسي جوهريا بناءً على مدى ملاءمة الفرضيات المستخدمة، وعدد عوامل التسعير المأخوذة بالاعتبار، والاستجابة للتغييرات التشريعية ومعامل المصداقية المحددة للاعتماد على المطالبات السابقة الخاصة بالعميل.

2.1.1 عوامل التسعير

شجع البنك المركزي الإكتواريين المعينين على الاستمرار في اكتشاف عوامل تسعير جديدة بهدف تحسين عملية التسعير والدقة في السوق السعودي. ويبين الشكل البياني أدناه عدد عوامل التسعير المستخدمة من قبل شركات التأمين لتسعير وثائق التأمين الصحي.

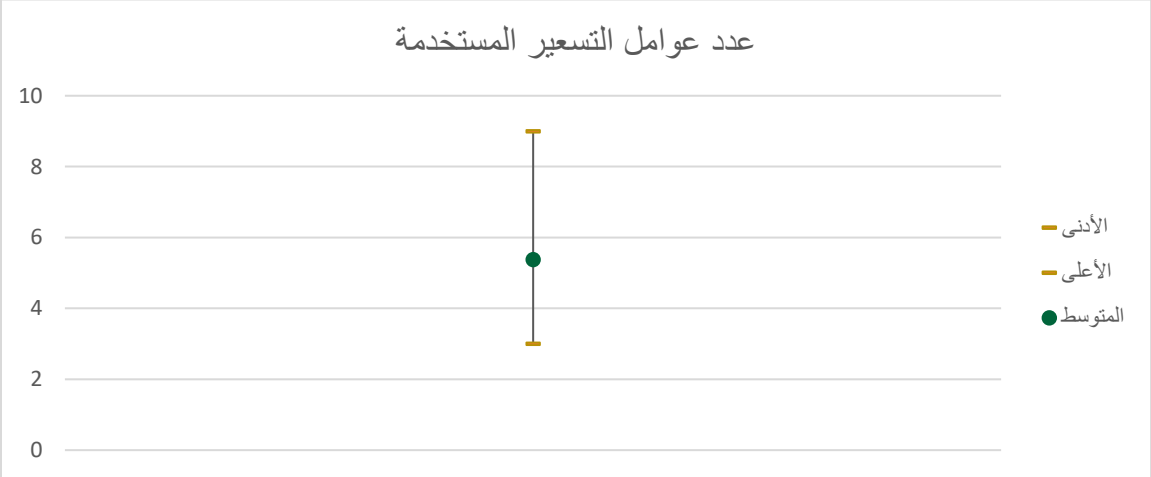

بناءً عليه، يتجلى وجود تباين في عدد عوامل التسعير المستخدمة بين شركات التأمين؛ مما قد يؤثر جوهريًا على الوضع التنافسي لشركة التأمين وربحيتها؛ ويعود ذلك لتسعيرها الأقل دقة مقارنة بنظرائها من شركات التأمين.

2.1.2 معدل التضخم

يعد استخدام الفرضيات المناسبة لمعدل التضخم ذا أهمية عالية. حيث تستخدم فرضية معدل التضخم الرجعي (التاريخي) لجلب تكلفة المطالبات التاريخية لمستوى السعر الحالي، بينما تستخدم فرضية معدل التضخم المستقبلي لتعديل سعر القسط من وقت احتسابه إلى وقت وقوع العلاج الطبي. كما أن استخدام فرضيات غير دقيقة لأي من معدلات التضخم المذكورة أعلاه، قد يعود بعواقب وخيمة على دقة السعر الفني للإكتواري المعين.

ويظهر الشكل البياني أدناه مقارنة للمتوسط البسيط (غير الموزون) لمعدلي التضخم الرجعي والمستقبلي لكل نوع من أنواع العلاج المستخدمة من قبل الإكتواري المعين.

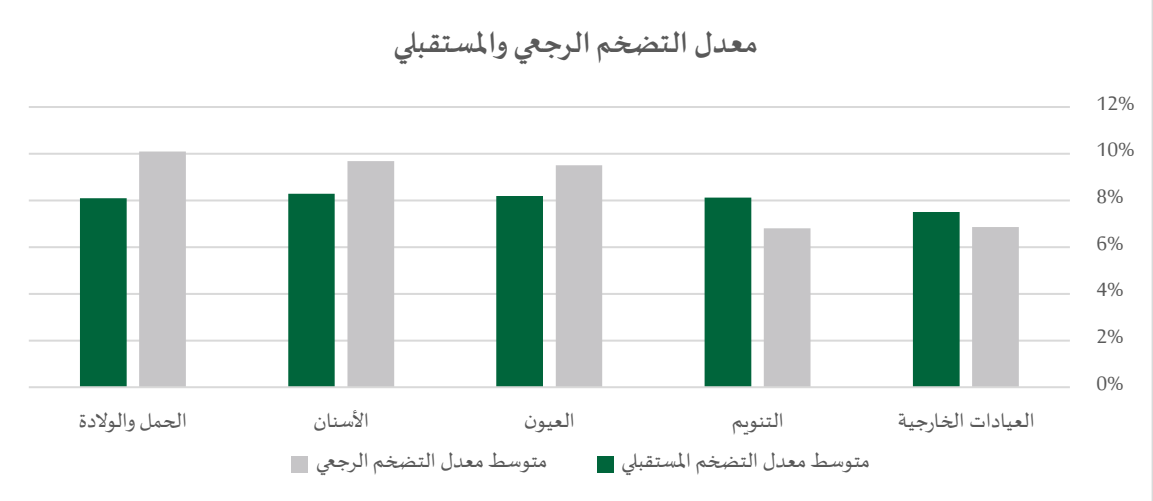

بناء على الفرضيات أعلاه، نستنتج أن متوسط تكلفة الحمل والولادة يمثل النمو الأسرع في الآونة الأخيرة متبوعاً بمتوسط تكلفة علاج الأسنان. وتجدر الإشارة إلى مدى اختلاف معدل التضخم الرجعي بين أنواع العلاج مقارنة بمعدل التضخم المستقبلي والذي يظهر انحسارًا في مدى تباين معدل التضخم بينها.

2.1.3 أثر المادة (11) من نظام مجلس الضمان الصحي (ضمان) على الأسعار

تتيح المادة 11 من نظام (ضمان) بعد التحديث لمقدمي الخدمات الصحية الحكومية طلب تعويض لتكلفة تقديم العلاج للأفراد حاملي وثائق التأمين الصحي من شركات التأمين. ويظهر الرسم البياني أدناه مدى الزيادة المتوقعة على سعر القسط من قبل الإكتواريين المعينين لشركات التأمين بناء على تعديل التشريع أعلاه.

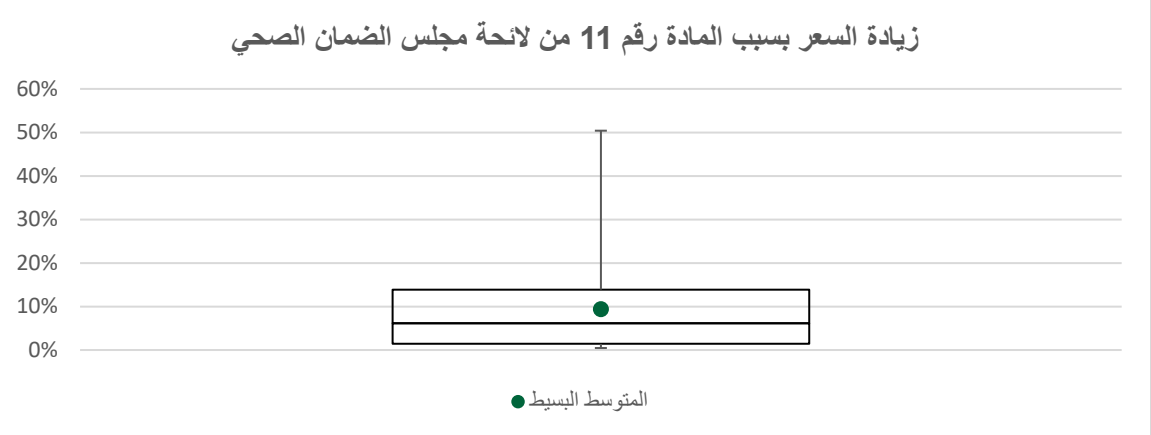

يلاحظ أن المتوسط والوسيط يقعان بين 5%-10% بينما يقع النطاق الرُبيعي الأول والثالث بالقرب من الصفر و15%، على التوالي. وتعد إحدى شركات التأمين قيمة متطرفة حيث أن نسبة الزيادة المتوقعة على سعر القسط تمثل 50%. يشير هذا النطاق الواسع إلى وجود ضبابية عالية لتأثر الأسعار عند تطبيق المادة 11 والتي نتجت –على

الأرجح- بسبب عدم توفر بيانات تاريخية. من المتوقع انخفاض النطاق مع توفر الخبرة والبيانات بالإضافة إلى ثبات أسعار الخدمات الصحية بين شركات التأمين ومقدمي الخدمات الصحية الحكومية والمحددة من قبل ضمان.

2.1.4 معامل المصداقية

في العلوم الإكتوارية، تُرشد نظرية المصداقية الإكتواري إلى مدى الاعتماد على المطالبات السابقة الخاصة بحامل وثيقة معينه مقارنة بالمطالبات السابقة لجميع المؤمن لهم. ويعد عدد المطالبات مقياسا شائعا لتحديد معامل المصداقية، حيث تعطى المطالبات الخاصة بحامل الوثيقة معامل مصداقية أعلى كلما ارتفع عدد المطالبات. ويعد عدد المؤمن لهم مؤشرا شائعا للإكتواريين كبديل لعدد المطالبات.

ويظهر الشكل البياني أدناه المدى لعدد المؤمن لهم في الوثائق الجديدة، المستخدم من قبل الإكتواريين المعينين كأساس لتحديد معامل المصداقية.

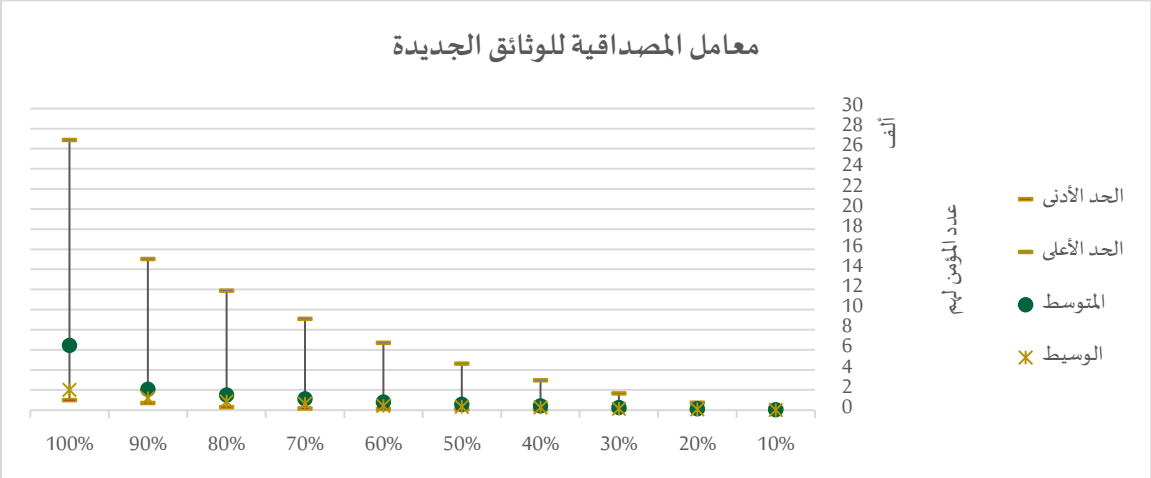

حيث يلاحظ أن القيم لكل من المتوسط البسيط والوسيط لعدد المؤمن لهم متشابهين عند المستويات الأقل لمعامل المصداقية، إلا أن الفرق بينهما ينمو مع زيادة معامل المصداقية (مثال: 2100 مقارنة بـ 1200 مستفيد عند معامل المصداقية 90%)، ويتسع الفرق عند معامل المصداقية 100%، مما يشير إلى وجود تشتت أكبر كل ما زادت القيم الخاصة بالمصداقية. تجدر الإشارة إلى وجود شركة تأمين واحدة على الأقل بقيم متطرفة عند تحديد معامل المصداقية حيث يتضح اعتمادها على المطالبات التاريخية لجميع المؤمن لهم بشكل أكبر من اعتمادها على المطالبات الخاصة بحامل الوثيقة.

كما توفر المراجع الإكتوارية إرشادات كافية حول تحديد معامل المصداقية المناسب للمطالبات السابقة، والتي تُدعم برأي الإكتواري المعين. ومن الممكن أن يتسبب غياب الدقة الفنية الكافية في هذا المجال إلى عدم كفاية وتنافسية أقساط شركة التأمين.

2.2 تسعير المركبات

2.2.1 عوامل التسعير

وفيما يتعلق بالتأمين على المركبات، يوضّح الرسم البياني أدناه نطاق عدد عوامل التسعير التي يستخدمها الإكتواريين المعينين، لوثائق تأمين المركبات - ضد الغير والشامل:

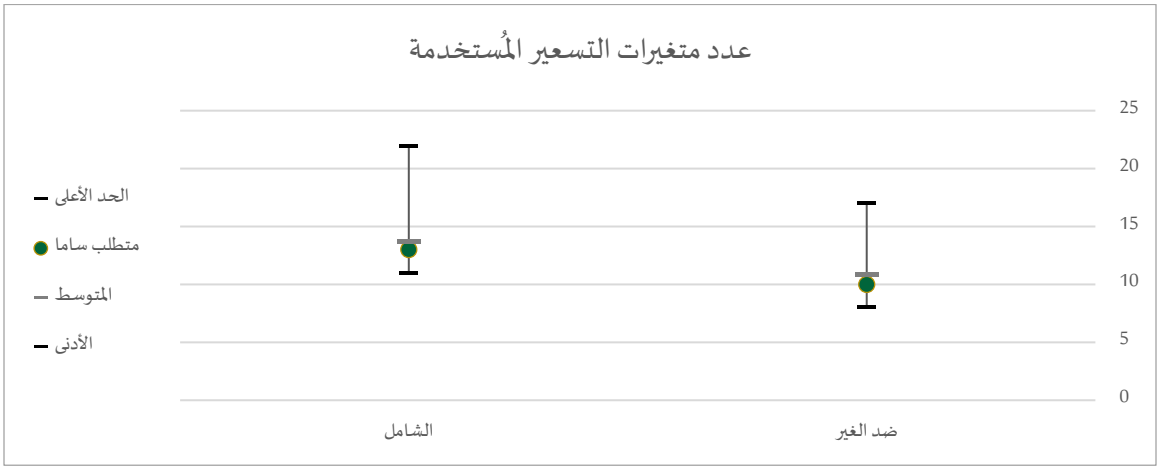

حيث كان متوسط عدد عوامل التسعير المستخدمة أعلى بقليل من الحد الأدنى لعدد عوامل التسعير التي صدرت عن البنك المركزي، والمتمثلة بـ 10عوامل للتأمين ضد الغير و13 للشامل. مما يخالف بدوره توقعات البنك المركزي، حيث أن الغرض من تحديد الحد الأدنى لعوامل التسعير في عام 2019م، هو تحفيز الإكتواري المعين لتحقيق مزيد من التطور والتحسين في الأسعار ولتعزيز المنافسة. وبالتالي، يتضح أن اختيار عوامل التسعير للقطاع بشكل عام لا يزال مرتبطًا بتحقيق المتطلبات النظامية.

في الوقت ذاته، لا يزال الحد الأعلى لعوامل التسعير أعلى بكثير من متوسط القيمة الحالية، مما قد يُضفي على الشركات التي تهدف إلى الاكتفاء بتحقيق "الحد الأدنى"، حظًا أقل من الناحية التنافسية. علاوة على ذلك، لم يتمكن البعض من تلبية الحد الأدنى من المتطلبات، ويرجع ذلك على الأرجح إلى المشاكل المتعلقة بجودة البيانات وضعف الجهود المبذولة من الإكتواري المعين و/أو إدارة الشركة لحل هذه المشكلات. في حين أن عدم الامتثال لتعليمات البنك المركزي، قد يعرض الشركة لخطر اتخاذ أي من الإجراءات الرقابية بحقها. إضافةً إلى تعرض الشركة لأضرار بالغة بشأن تنافسيتها.

2.2.2 التقسيمات في عوامل التسعير

يوضّح الرسم البياني أدناه، عينة من عوامل التسعير، النطاق الربيعي لعدد النطاقات/التصنيفات المستخدمة من قبل إكتواريين معينين لتأمين ضد الغير والشامل للمركبات المؤجرة تمويليًا.

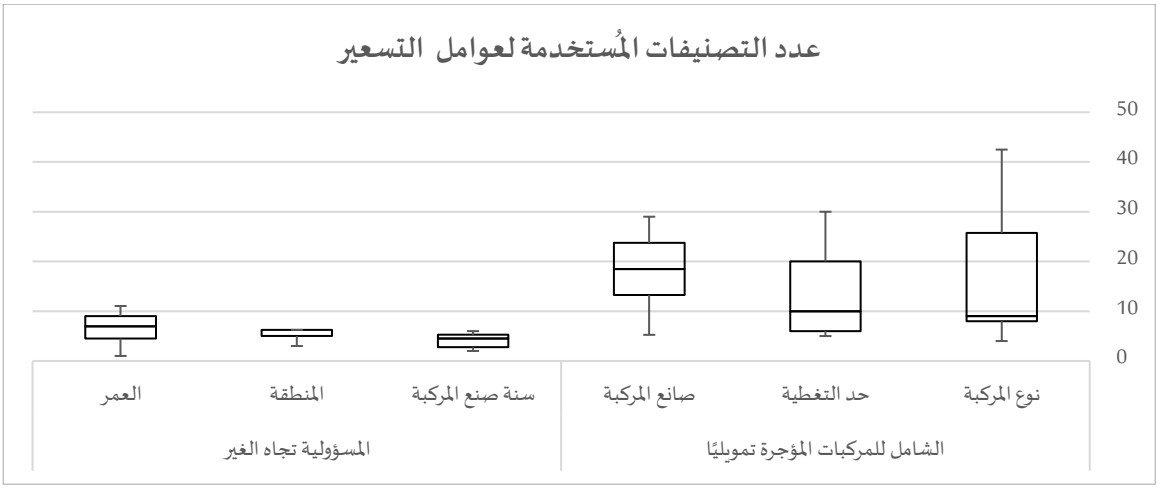

كما يمكن ملاحظة أن عدد نطاقات/تصنيفات عوامل التسعير المستخدمة بها درجة كبيرة من التباين بين شركات التأمين. ويمكن أن يعرّض نموذج التسعير الأقل دقة بين نظرائه لمخاطر التسعير غير الدقيق والاختيار الانتقائي. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي تقدير الأسعار للعديد من التصنيفات التي تعرّض نموذج التسعير لمخاطر "التخصيص الزائد".

2.2.3 قيود تطبيق خصم عدم وجود مطالبة

طُبق نظام "خصم عدم وجود مطالبات" (NCD) الحالي منذ منتصف عام 2018م. وقد أُدخلت بعض التحسينات منذ بداية تطبيقه في ضوء معالجة الملاحظات والتحديات الناشئة. ويوضّح الرسم البياني أدناه نسبة حاملي وثائق التأمين المؤهلين لأحقية الخصم خلال السنوات التقويمية الثلاثة الماضية.

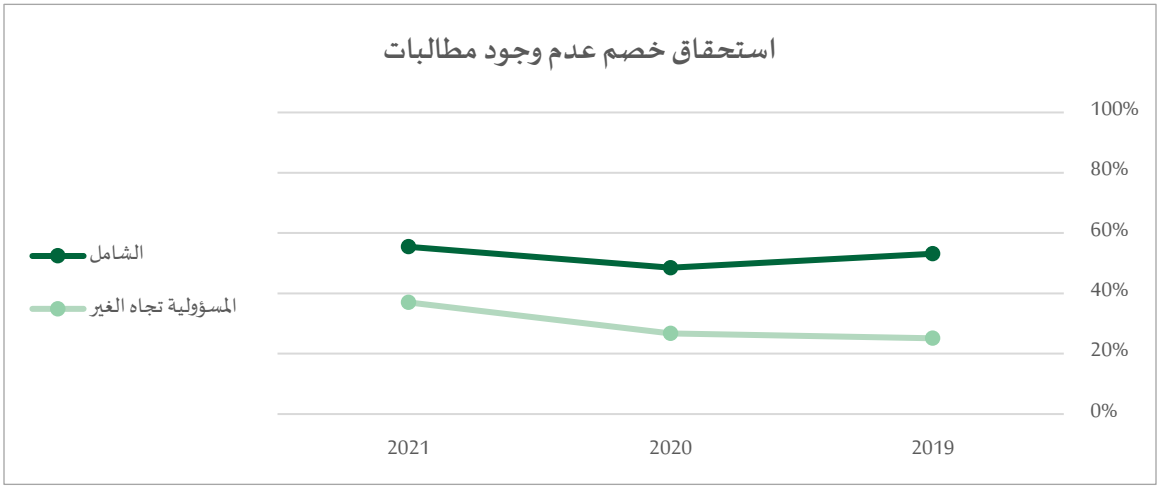

حيث يتّضح أن هناك اتجاهًا متزايدًا في أحقية الخصم خاصةً لوثائق التأمين الشامل؛ نظرًا لأن نسبة المؤهلين لأحقية الخصم أعلى بكثير من وثائق ضد الغير. وعلى الرغم من الازدياد الملحوظ في التأمين الشامل إلا أن السبب في انخفاض

نسبته لعام 2020م قد يعود إلى جائحة كورونا. إن وجود اتجاه متزايد في أحقية الخصم يعد أمراً إيجابياً حيث أنه مؤشر على التحسن في سلوك القيادة وانخفاض وتيرة المطالبات، حيث أن ذلك يُعد من الأهداف الرئيسية وراء تقديم نظام خصم عدم وجود مطالبات. وفي الآونة الأخيرة، سعى البنك المركزي وبالتنسيق مع شركة نجم إلى تحسين تنفيذ إطار العمل الحالي لخصم عدم وجود مطالبات. مما قد يؤثر على نسب الأحقية الإجمالية، وبالتالي يتحتم على الإكتواري المعين معرفة التغييرات المذكورة أعلاه، عند إجرائها وأن يعكسها في أسس التسعير في الوقت المناسب.

يتوقع البنك المركزي من إدارة شركة التأمين ما يلي:

- **تزويد الاكتواري المعين ببيانات موثوقة؛**
- **تحدي الافتراضات الرئيسية التي يستخدمها الخبير الإكتواري المعين بشكل كاف؛**

كما يتوقع البنك المركزي من الإكتواري المعين ما يلي:

- **شرح منهجية التسعير والافتراضات الرئيسية للإدارة بطريقة سلسة سهلة الفهم، إلى جانب التغيرات الحاصلة في الأسعار والعوامل الدافعة وراء هذه التغييرات؛**
- **الاستمرار في السعي إلى تطوير عملية التسعير، وإلى المنافسة والتميز في أسس التسعير لدى الشركة، وتجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه من قبل البنك المركزي؛**
- **مراقبة التجارب الناشئة واللوائح، وتحديث الأسعار في حال اقتضت الحاجة، وعدم الاكتفاء بالتحديث فقط عند إصدار تقرير التسعير السنوي؛**
- **إشراك الإدارة الإكتوارية الداخلية بشكل كامل في أي تحديث يطرأ على التسعير وتوجيههم حتى تعمل الإدارة الإكتوارية الداخلية بشكل فعّال مع إدارات الاكتتاب والمطالبات. بحيث يمكن تحديد أي اتجاهات ناشئة وعكسها في أسس التسعير الإكتواري في الوقت المناسب.**

3 تقرير ملاءمة وكفاية إعادة التأمين عام 2021م

تعتمد الغالبية العظمى من شركات التأمين على شركات إعادة التأمين؛ من خلال إسناد نسبة كبيرة من أعمالها إلى تلك الشركات، خاصةً الأعمال المتعلقة بفروع التأمين على الممتلكات والحوادث. لذلك من المهم أن تقوم كل شركة تأمين بتقييم متطلبات إعادة التأمين الخاصة بها عن طريق استخدامها لأساس فني سليم، ومراعاة قدرتها على تحمل المخاطر.

وتتطلب ضوابط الأعمال الإكتوارية تقريرًا سنويًا يصدر من الإكتواري المعين، يقيم فيه مدى ملاءمة اتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بالشركة ومستويات الاحتفاظ بالمخاطر لكل فرع من فروع التأمين. كما يتعين على الإكتواري المعين تقديم توصيات للإدارة العليا ومجلس الإدارة بشأن تحسين إعادة التأمين. وتتطلب هذه العملية تطبيق أساليب النمذجة الإكتوارية المتطورة وهو ما يهدف له البنك المركزي في رفع معايير الأعمال الإكتوارية في المملكة.

3.1 استجابة إدارة الشركة لتوصيات الإكتواري المعين

يقيّم الرسم البياني أدناه كيفية استجابة مجالس إدارة شركات التأمين لتوصيات الإكتواري المعين الواردة في تقرير كفاية إعادة التأمين للعام السابق

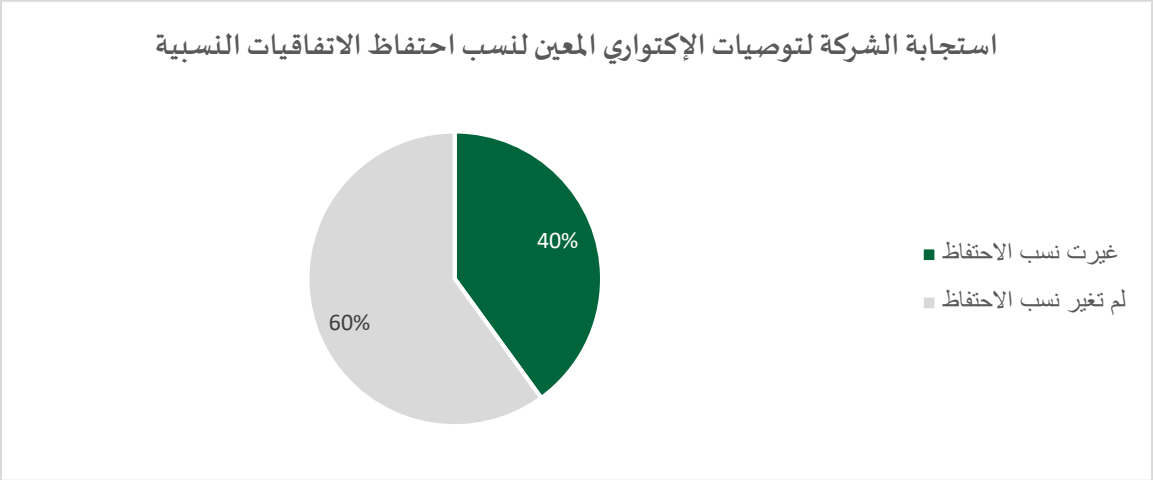

ويمكن ملاحظة أن نسبة لا بأس بها من إدارات الشركات استجابت لتوصيات الإكتواريين المعينين لديها بتغيير نسب الاحتفاظ للاتفاقيات النسبية بشكل جزئي أو كلي. من الجانب الآخر، تعد نسبة التغير مرتفعة إذا أخذنا بالاعتبار أن تلك التوصيات لم تأخذ ظروف سوق إعادة التأمين بعين الاعتبار.

وعليه، يتوقع البنك المركزي من الإدارة العليا ومجلس الإدارة النظر بجدية في توصيات الإكتواري المعين، مع الأخذ بالاعتبار مرئيات إدارتي الاكتتاب وإعادة التأمين.

3.2 التغييرات الموصى بها في تقرير تحسين اتفاقيات إعادة التأمين 2021

يوضح الرسم البياني أدناه مخرجات التحليل الإكتواري من قبل الإكتواريين المعينين لعام 2021م والتوصيات التي قدموها نتيجةً لذلك.

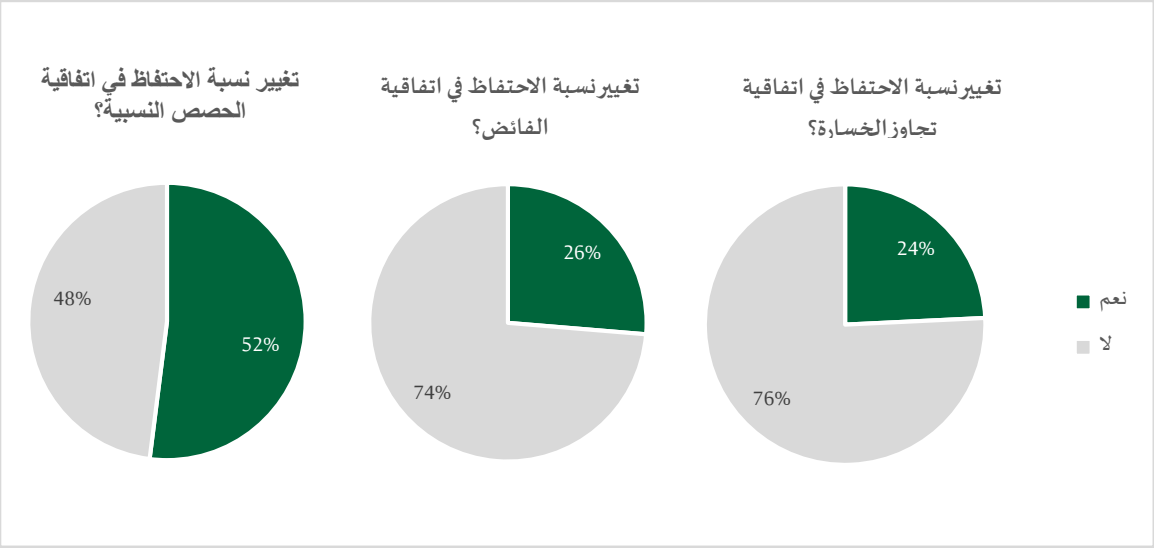

يمكن ملاحظة أنه من بين جميع أنواع اتفاقيات إعادة التأمين التي تم شراؤها من قبل شركات التأمين، توصل الإكتواريين المعينين إلى أن ترتيبات اتفاقيات الحصص النسبية الحالية لغالبية شركات التأمين ذات كفاءة منخفضة. وفيما يتعلق بالاتفاقيات الأخرى، فإن نسبة شركات التأمين التي يوصى بإجراء تغييرات عليها متشابهة.

يتوقع البنك المركزي السعودي أن يسعى مجلس الإدارة إلى فهم الأساس المنطقي لتوصية الإكتواري المعين والنظر بفاعلية في تلك التغييرات، مع مراعاة ظروف سوق إعادة التأمين وقدرة الشركة على تحمل المخاطر.

3.3 توزيعات معدل تكرار المطالبات ومتوسط حجم المطالبات

يواصل البنك المركزي السعودي تشجيع الإكتواريين المعينين على تعزيز التحليل من خلال تطوير تقنيات النمذجة، لتحسين ترتيبات إعادة التأمين الحالية. كما ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق التوزيعات الإحصائية المستخدمة من قبل الإكتواريين معينين لنمذجة تكرار المطالبات وحجمها.

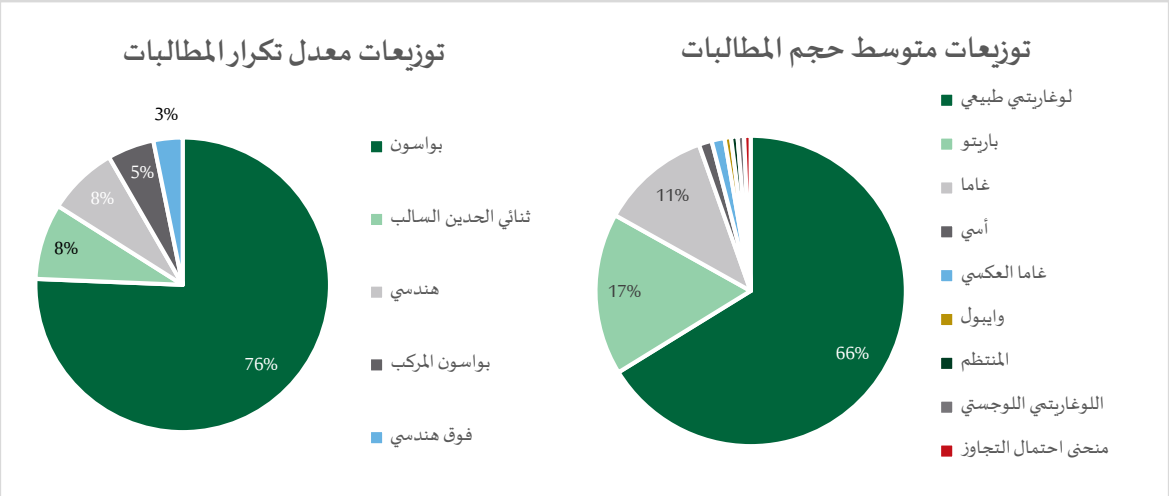

بالنسبة لنمذجة تكرار المطالبات، فإن توزيع بواسون "Poisson" هو التوزيع الأكثر استخدامًا، يليه التوزيع ثنائي الحدين السالب "Negative binomial" والتوزيعات الهندسية "Geometric". بالنسبة لنمذجة حجم المطالبات، فإن التوزيع اللوغاريتمي الطبيعي "Lognormal"هو التوزيع المختار من قبل عدة إكتواريين معينين، متبوعًا بالتوزيعات باريتو"Pareto" وغاما "Gamma".

يتوقع البنك المركزي أن يظل الخبير الإكتواري المعين على اطلاع على آخر التطورات المهنية في مجال تحسين إعادة التأمين ومواصلة استكشاف وتنفيذ تقنيات النمذجة الأكثر تطوراً.

3.4 نسبة الاتفاقيات الموصى بتغييرها بناءً على نشاط التأميني

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع اتفاقيات إعادة التأمين التي أوصى الإكتواري المعين على تغيير هيكلها الحالي، بناءً على نشاط التأمين.

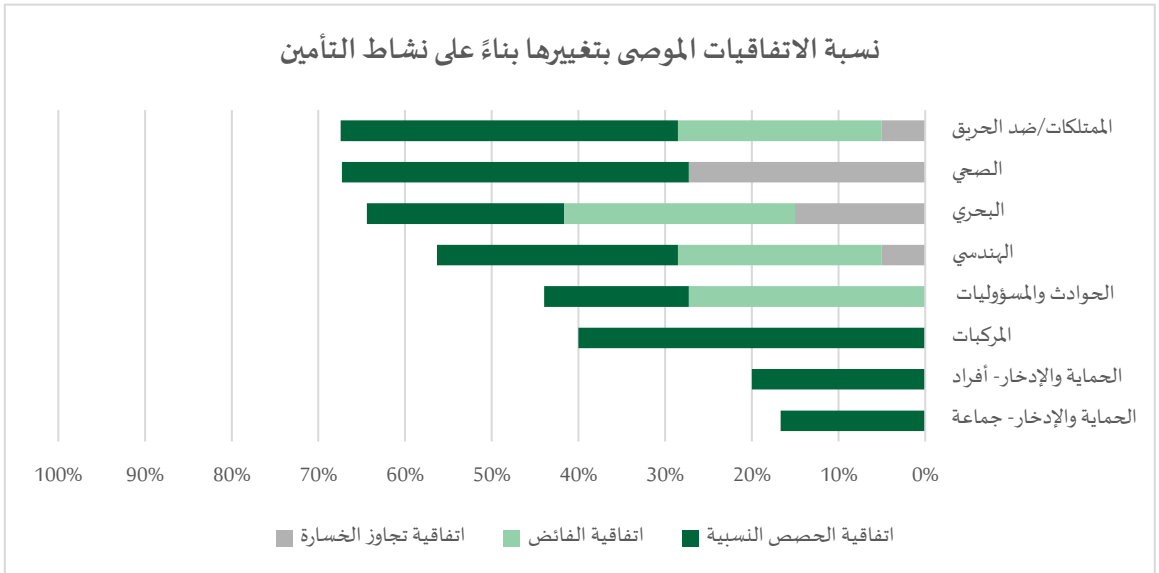

تم تحديد نشاطي تأمين الممتلكات والتأمين الصحي من قبل الإكتواريين المعينين على أنهما ذا أعلى حصة من الاتفاقيات التي يتطلب تحسينها، متبوعةً بنشاطي البحري والهندسي. من بين جميع أنشطة التأمين، شكلت اتفاقيات إعادة التأمين النسبية (الحصص النسبية والفائض) نسبة أكبر من هياكل الاتفاقيات التي تعتبر "دون المستوى الأمثل" من اتفاقيات إعادة التأمين غير النسبية (تجاوز الخسارة). بعض تلك الاتفاقيات غير الفعالة يمكن أن تكون مدفوعة بباقة اتفاقيات بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين.

يتوقع البنك المركزي السعودي أن تأخذ الإدارة في الاعتبار الهيكل الأمثل لاتفاقيات إعادة التأمين لكل نشاط من أنشطة التأمين على حدة بحيث يمكن اتخاذ أي قرار بشأن شراء باقة من الاتفاقيات من موقف مستنير.

3.5 الأهداف والقيود

من أجل إجراء التحليل الإكتواري لتحسين اتفاقيات إعادة التأمين، من المهم أن يكون للإكتواري المعين هدف واضح يحدده مجلس إدارة الشركة. يوضح الرسم البياني أدناه مجموعة الأهداف المستخدمة من قبل الإكتواريين المعينين التي وجهت تحليلهم.

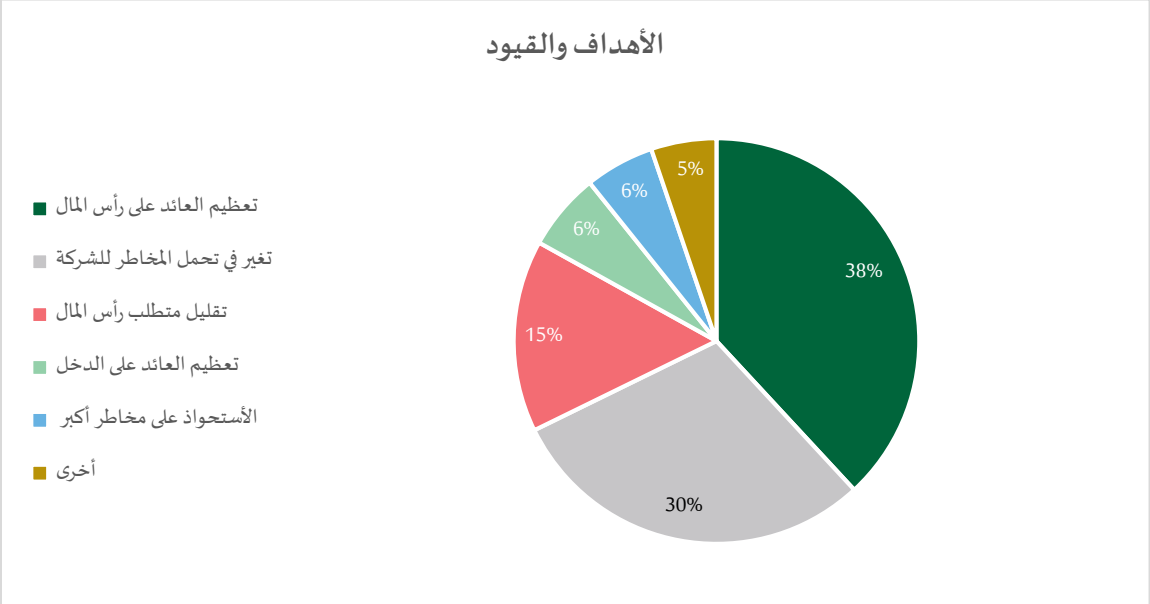

يمكن ملاحظة أن غالبية الخبراء الإكتواريين قاموا بتحليل اتفاقيات إعادة التأمين لتتمشى مع هدف تعظيم العائد على رأس المال، متبوعًا بهدف تغيير في تحمل المخاطر للشركة.

يتوقع البنك المركزي السعودي أن يضع مجلس الإدارة والإدارة العليا أهدافًا واضحة الإكتواري المعين بحيث تتماشى نتائج التحليل مع توقعات ومتطلبات الأعمال للإدارة.

4 الملاءة المالية ورأس المال 2021م

ألزمت ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الإكتواري المعين بالتحقق من وضع الملاءة المالية للشركة وتقديم المشورة في هذا الشأن، وتقدير تأثير المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها الشركة، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإكتوارية.

ولتسهيل الالتزام بهذا المتطلب، أصدر البنك المركزي إطار عمل اختبارات التحمل والسيناريوهات في عام 2020م، وكان عام 2021م هو العام الثاني لإجراء الاختبار. وفقًا للمعايير المستخدمة في هذا الإطار، تُمكن نتائج الاختبارات كل شركة تأمين من تحديد مدى تعرضها للمخاطر، وتقييم فعالية استراتيجياتها لتخفيف المخاطر في مواجهة مصاعب العمل الناتجة عن الأحداث القاهرة. كما تقدم الدراسة نظرة عامة للبنك المركزي حيال موَاطن تعرّض شركات التأمين للمخاطر المختلفة.

4.1 المخاطر الأعلى لشركات التأمين

توضح الرسمتان البيانيتان أدناه حالة ومعدل كل خطر ضمن قائمة المخاطر الثلاثة الأولى لشركات التأمين وذلك قبل وبعد إجراءات تخفيف المخاطر (مثل إعادة التأمين وأدوات التحوط).

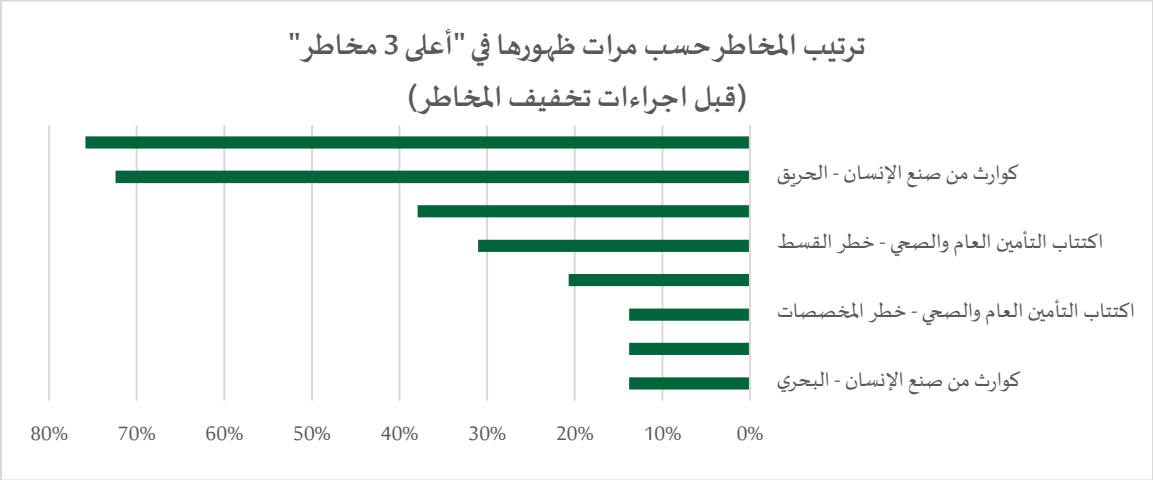

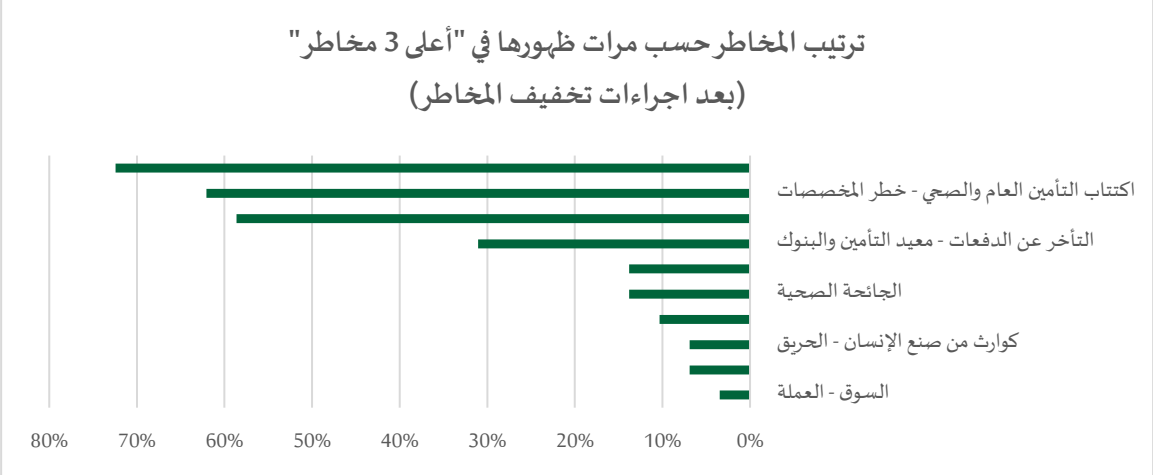

في معظم الحالات؛ تأتي مخاطر الفيضانات ضمن المخاطر الثلاثة الأولى لشركات التأمين. إلا أنه بعد اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف المخاطر كإجراءات إعادة التأمين، فإن مخاطر الفيضانات تنخفض إلى المرتبة الخامسة، ما يبرز أهمية وجود غطاء مناسب للكوارث الطبيعية في معاهدات إعادة التأمين؛ على سبيل المثال لا الحصر إضافة شرط الساعات، شرط متابعة المصير، وغيرها.

أيضًا بعد أخذ إعادة التأمين وتدابير تخفيف المخاطر الأخرى في الحسبان، تأتي الزيادة في معدل الخسارة –أي مخاطر الأقساط– للتأمين العام والصحي في المرتبة الأولى، يليها المخاطر المتعلقة بالاحتياطيات للتأمين العام والصحي. الركود العالمي في المرتبة الثالثة في كل من سيناريوهات التخفيف من المخاطر قبل وبعد.

4.2 ترتيب أعلى المخاطر لشركات التأمين النتائج الإجمالية حسب نوع المخاطر الأساسي والفرعي

يوضح الرسم البياني أدناه نسبة كل خطر (من حيث التغيير في صافي قيمة الأصول) في التأثير الكلي للاختبارات والسيناريوهات المنفذة على قطاع التأمين، بعد تطبيق إعادة التأمين وإجراءات تخفيف المخاطر الأخرى (على سبيل المثال، المشتقات، إن وجد) مقارنةً بنتائج العام الماضي.

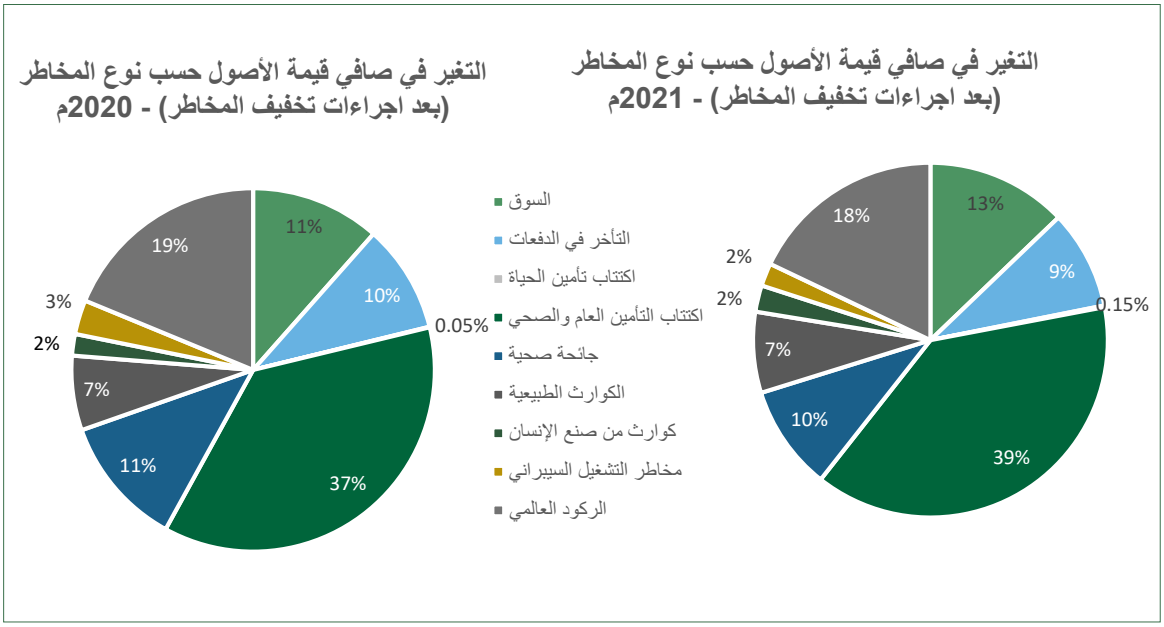

وفي الحديث عن التأثير السلبي على القطاع ، احتلت مخاطر الاكتتاب للتأمين العام والصحي المرتبة الأعلى من المخاطر الكلية لقطاع التأمين في المملكة، تلتها مخاطر الركود العالمي، ثم السوق، ومن ثم مخاطر الجائحة الصحية. إلا أنه نظرًا للتعديل الأخير على وثيقة التأمين الصحي الموحدة المتمثل في استثناء الوباء الصحي، فنتوقع أن يكون تأثير الجائحة الصحية محدودًا في المستقبل.

كما يوضح الرسم البياني أدناه نسبة كل خطر، مقسمة إلى مخاطر فرعية، بعد تخفيف المخاطر.

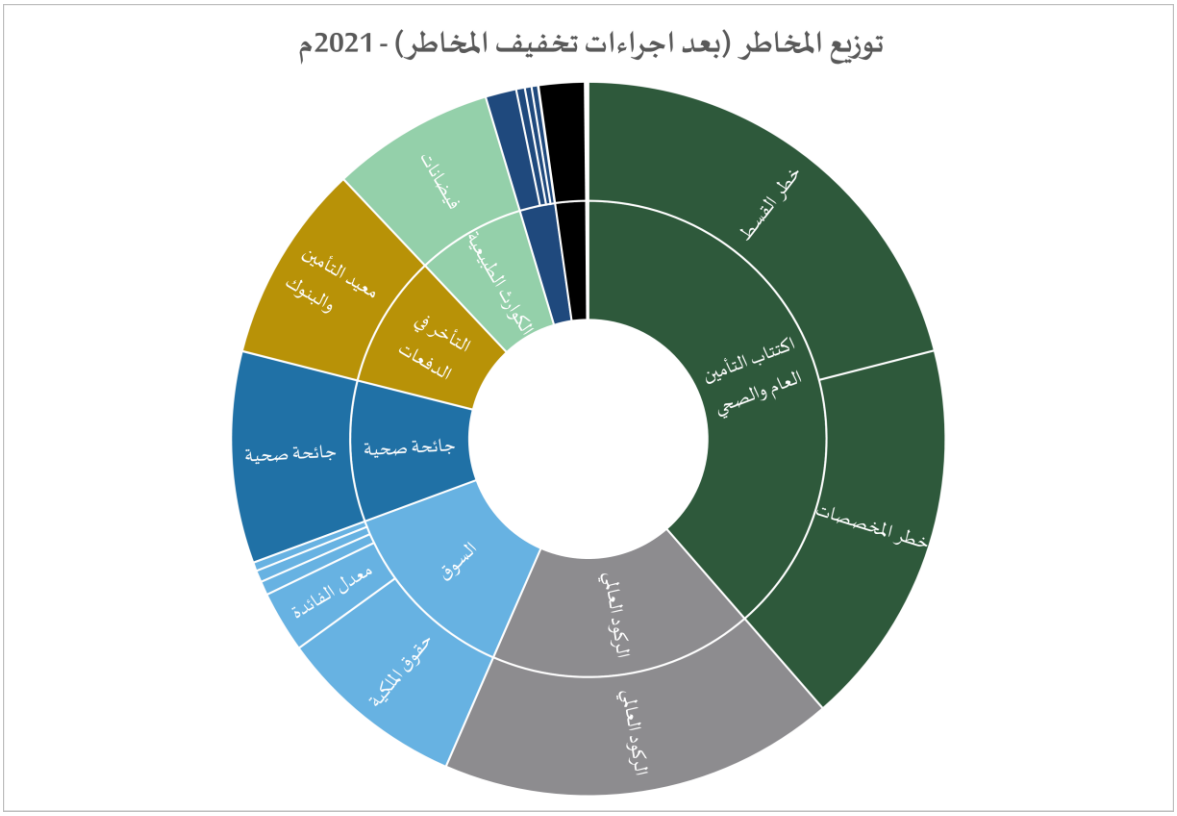

ومن خلال الرسم يمكن ملاحظة فيما يتعلق بمخاطر الاكتتاب للتأمين العام والصحي، فإن مخاطر الأقساط ومخاطر الاحتياطي لها ذات الحصة. ضمن مخاطر السوق، كما يبدو أن مخاطر حقوق الملكية هي الأكثر أهمية، تليها مخاطر أسعار الفائدة.

يتطلع البنك المركزي من الإدارة العليا أن تأخذ نتائج الاختبارات أعلاه في الاعتبار عند تصميم استراتيجية أعمالها وترتيبات التخفيف من المخاطر. كما يتوقع أيضًا أن تقوم الإدارة بتحليل موارد رأس المال المتاحة حاليًا مقابل تلك المشار إليها أعلاه، وإجراء مناقشات لغرض تحديد الخيارات لمواجهة أي عجز محتمل إذا دعت الحاجة في المستقبل.

5 تقرير دراسات الخبرة 2021م

5.1 تكاليف الاستحواذ لغرض حساب مخصص عجز الأقساط

يتعين على الإكتواري المعين بموجب ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين العمل على تقرير سنوي لتحليل التكاليف، بهدف تحديد الافتراضات المناسبة لاستخدامها في تحديد المخصصات الفنية والتسعير.

ومن الاستخدامات الهامة للافتراضات هو تحديد مخصص عجز الأقساط. ومن أحد الاعتبارات المأخوذة عند افتراض ما إذا يتم احتساب تكاليف الاستحواذ المؤجلة ضمن تكاليف الاكتتاب، بحيث عند العمل على تضمين ذلك سيؤدي الى افتراض تكاليف أعلى ومن المحتمل أن ينتج عنه مخصص أعلى لعجز الأقساط.

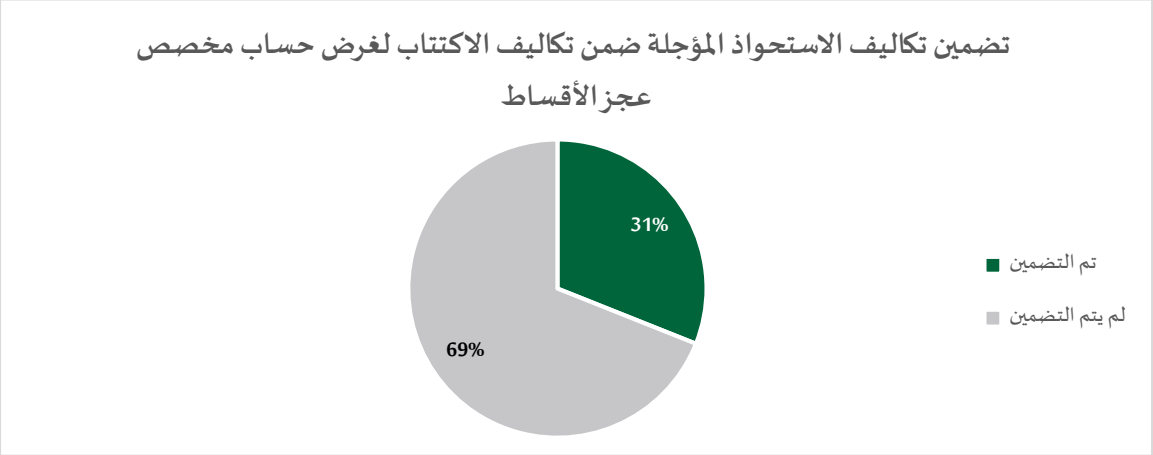

يتضح من الرسم البياني أعلاه والمبني على التحليل المعد من قبل الإكتواريين المعينين، بأن ما يقارب ثلث من شركات التأمين قاموا بتضمين تكاليف الاستحواذ المؤجلة ضمن تكاليف الاكتتاب لغرض حساب مخصص عجز الأقساط، وبالتالي سيؤدي ذلك الى الاحتفاظ بمخصص عجز أقساط أعلى مقارنة بثلثي شركات التأمين (على افتراض تساوي العناصر الأخرى).

5.2 معدل التكاليف لغرض حساب مخصص عجز الأقساط

يوضح الرسم البياني أدناه النطاق الرُبيعي، بما في ذلك الوسيط، لنسب المصروفات المستخدمة لغرض حساب مخصص عجز الأقساط في نهاية عام 2021م.

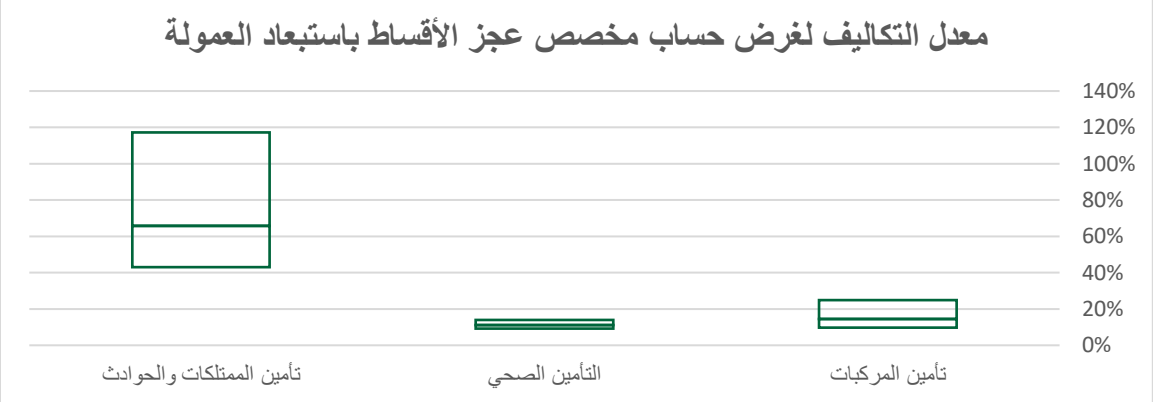

يظهر استخدام بعض الشركات لمعدل تكاليف عالي جدًا لتأمين الممتلكات والحوادث لغرض حساب مخصص عجز الأقساط، على الرغم من قدرة بعض الشركات على تعويض معدل التكاليف العالي بنسبة عمولة عالية من عقود إعادة التأمين، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة صافي التكاليف والذي يمكن بدوره تجنب تضمين مخصص عجز الأقساط لفرع التأمين المشار إليه. أما فيما يتعلق بفرعي تأمين المركبات والصحي، فمعدل تكاليف التأمين الصحي أقل بشكل واضح من معدل تكاليف تأمين المركبات؛ وقد يعوز سبب الاختلاف إلى أن بعض الشركات لا تحتسب رسوم شركة إدارة المطالبات (TPA) ضمن حساب معدل التكاليف بحجة أن هذه المبالغ يتم تحصيلها مقدمًا.

يتطلع البنك المركزي من الإكتواري المعين التأكد بأن افتراضات حساب معدل التكاليف المستخدمة لغرض مخصص عجز الأقساط تعكس التكاليف الفعلية لكل فرع من فروع التأمين. بالإضافة إلى ذلك فإن توزيع التكاليف سيلقى أهمية أكبر عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 في بداية يناير من عام 2023م، خصوصًا عند تحديد مجموعة من العقود إذا كانت تؤدي الى خسارة أم لا.

5.3 مخصص تكاليف تسوية المطالبات (غير الموزعة)

حسب متطلبات البنك المركزي، يتعين على الإكتواري المعين تقدير مخصص يتناسب مع التكاليف المتوقع حدوثها في المستقبل من خلال تخصيص احتياطيات للمطالبات التي لم يتم تسويتها بعد، والتي تشمل كلا من المطالبات تحت التسوية وتلك التي وقعت ولم تتم المطالبة بها بعد.

ومن الطرق الإكتوارية الشائعة لتخصيص الاحتياطيات المشار إليه أعلاه هي من خلال التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بالمطالبات التي تمت تسويتها بالفعل، أي نسبة تكاليف تسوية المطالبات المدفوعة إلى إجمالي المطالبات المدفوعة (نسبة مصاريف المطالبات المدفوعة إلى المطالبات المدفوعة). ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق النسبة المدفوعة إلى المدفوعة لمختلف فروع التأمين.

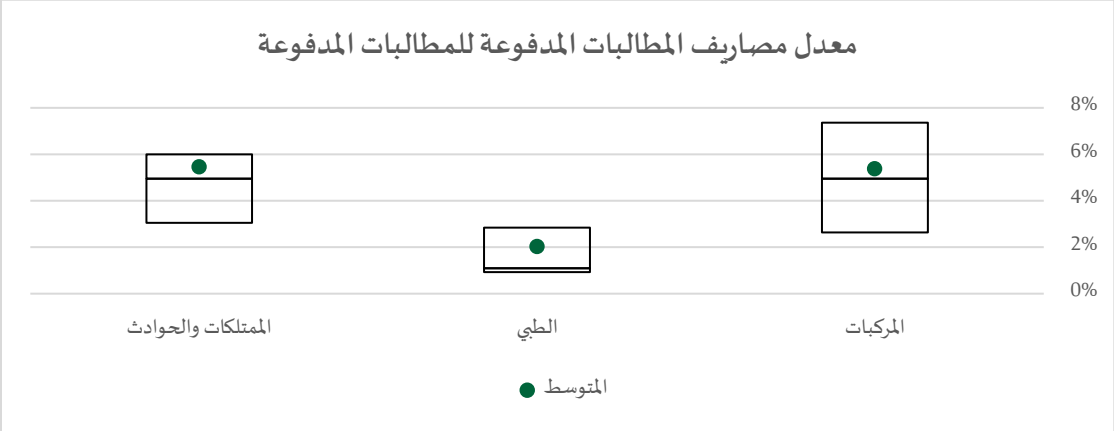

أبان الرسم البياني التباين الكبير بين شركات التأمين للنسبة المدفوعة إلى المدفوعة فرع تأمين المركبات عن بقية الفروع، حيث كان فرع التأمين الصحي الأدنى. أما فيما يتعلق المتوسط والوسيط، فإن أقل قيمة بين فروع التأمين كانت للتأمين الصحي، بينما كان لتأمين الممتلكات والحوادث وتأمين المركبات قيم متقاربة.

5.4 العامل المطبق على مخصصات المطالبات القائمة

عند تخصيص احتياطيات تكاليف تسوية المطالبات كالتكاليف المباشرة لتسوية المطالبات، يقوم عادةً الإكتواريين بتمييز تخصيص احتياطيات تكاليف تسوية المطالبات من خلال تصنيف المطالبات لمطالبات تحت التسوية ومطالبات وقعت ولم تتم المطالبة بها بعد. ويرى مؤيدو هذا التوجه بأن احتياطيات تكاليف المطالبات المتعلقة بالمطالبات تحت التسوية ينبغي أن تكون أقل من المطالبات التي وقعت ولم تتم المطالبة بها بعد، لأن جزءًا من مجموع تكاليف التسوية قد تم تكبده بالفعل من خلال فتح المطالبة والحفاظ على سجلها.

يبين الرسم البياني أدناه توزيع الشركات وفقًا لعامل التفريق بين افتراضات التكاليف للمطالبات تحت التسوية عن المطالبات التي وقعت ولم يتم المطالبة بها.

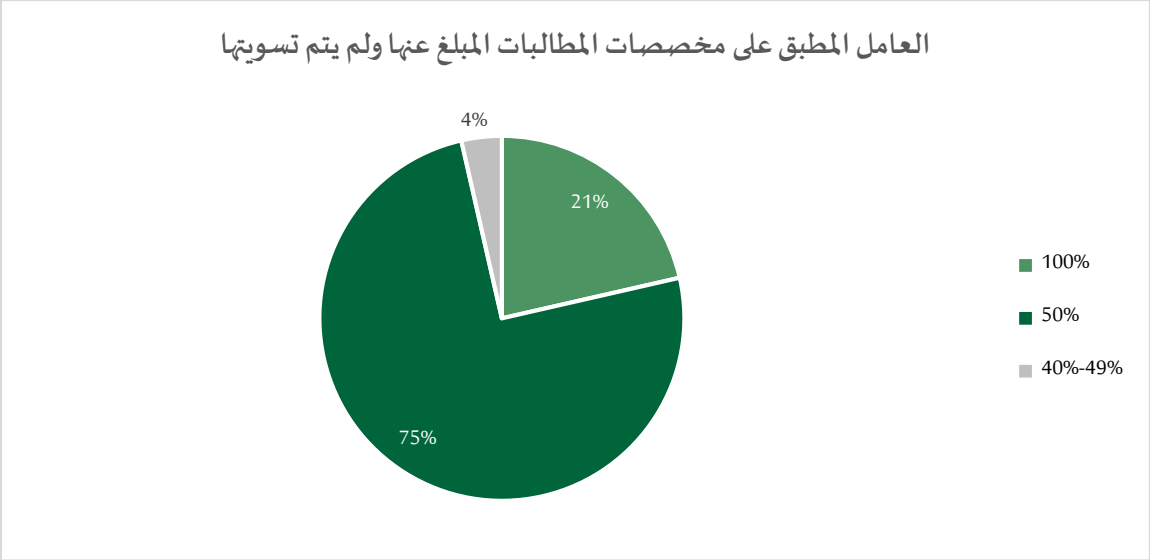

ويمكن ملاحظة أن غالبية شركات التأمين فرقت بين المطالبات تحت التسوية وبين المطالبات التي وقعت ولم يتم المطالبة بها بعد عند تخصيص احتياطيات تكاليف تسوية المطالبات. واتباعًا لهذا النهج؛ افترضت معظم شركات التأمين باستثناء شركة واحدة بأنه ستشمل احتياطيات تكاليف تسوية المطالبات تحت التسوية نصف احتياطيات المطالبات التي وقعت ولم يتم المطالبة بها. واتجهت شركة تأمين واحدة فقط إلى تطبيق عوامل مختلفة على احتياطيات المطالبات تحت التسوية بحسب فرع التأمين، بحيث يشكل العامل الإجمالي للشركة أقل من 50%.

5.5 الاستمرارية لتأمين الحماية والادخار (طويل الأجل)

يظهر الرسم البياني أدناه متوسط الاحتفاظ لوثائق منتجات الحماية والادخار طويلة الأجل، للخمس سنوات الأولى بعد إصدار الوثيقة.

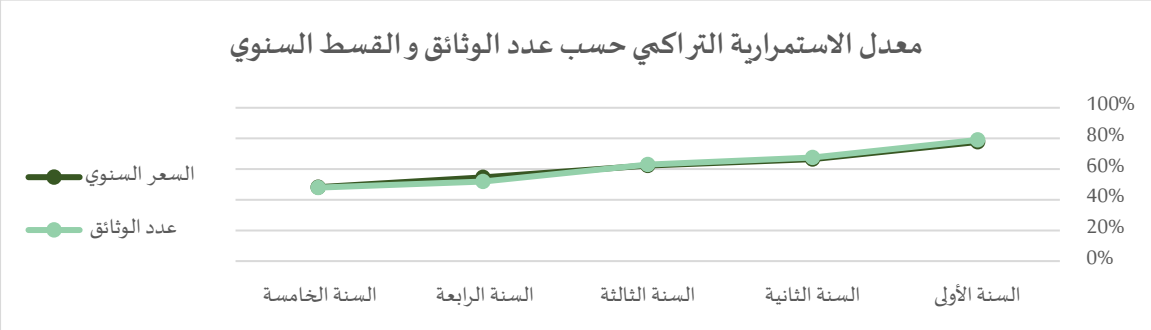

يمكن ملاحظة أن متوسط الاحتفاظ بالعملاء ما يزال منخفضًا للغاية بحلول نهاية العام الأول، وبشكل متوسط تكون أكثر من خُمس وثائق التأمين قد ألغيت، في حين أن أكثر من نصف إجمالي الوثائق الصادرة تكون قد ألغيت بحلول نهاية العام الخامس. أيضا لا يظهر اختلاف ملحوظ بين الوثائق ذات القسط المنخفض من المرتفع خلال السنوات.

وعليه، يتطلع البنك المركزي أن تستثمر الإدارة في تدريب موظفي التسويق لديها، وتحسين عروض المنتجات من أجل رفع مستوى رضا العملاء، وبالتالي تحسن معدل الاستمرارية في السوق

5.6 سجل معدل الوفيات لتأمين الحماية والادخار (قصير الأجل)

الرسم البياني أدناه يوضح مقارنة بين سجل معدل الوفيات الفعلي والمتوقع بناء على فرضيات الخبير الإكتواري كإجمالي قيم المطالبات وعدد المطالبات.

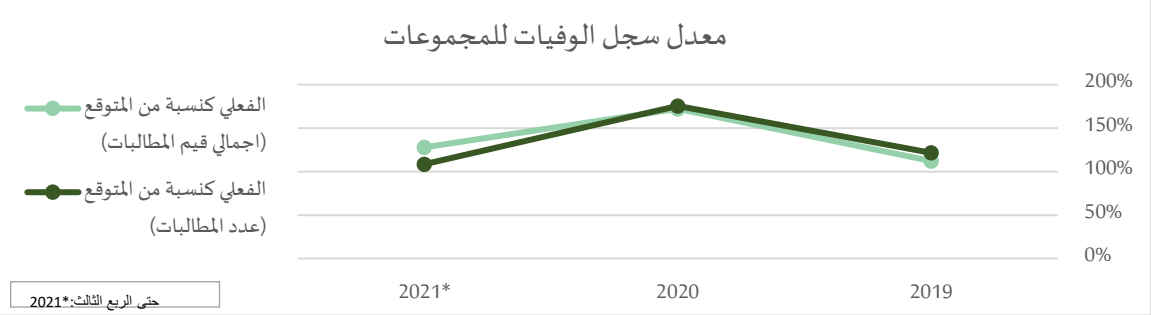

يمكن ملاحظة أن سجل معدل الوفيات كان أقل مما هو متوقع خلال الثلاث سنوات الماضية، حيث تشكل سنة 2020م الأكثر اختلافاً عن المتوقع ويعود السبب لجائحة كورونا، وبالمقارنة بين تأمين الحماية للمجموعات والتأمين الائتماني للمجموعات يظهر أن سجل معدل الوفيات أسوأ لتأمين الحماية للمجموعات من التأمين الائتماني للمجموعات.

وعليه، يحث البنك المركزي الخبير الإكتواري على متابعة معدلات سجل الوفاة بالتعاون مع ممثلين الاكتتاب في الشركة بهدف تطوير التسعير والاكتتاب.

6 تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات لعام 2021م

بموجب ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين، يتعين على الإكتواري المعين التنسيق مع لجنة الاستثمار ومدير الاستثمار لتقديم توصيات إلى الإدارة العليا للشركة ومجلس الإدارة حيال سياسة الاستثمار واستراتيجية إدارة الأصول والالتزامات، مع مراعاة طبيعة وتوقيت الأصول والالتزامات وتوافر الأصول المناسبة.

6.1 عدم تطابق المدد بين الأصول والالتزامات

يوضح الرسم البياني أدناه عدم التطابق بين مدد الأصول والالتزامات، بشكل منفصل لصندوق حملة الوثائق ولحملة الوثائق وصندوق المساهمين مجتمعين، والذي يصور النطاق الرُبيعي والوسيط لكل فئة.

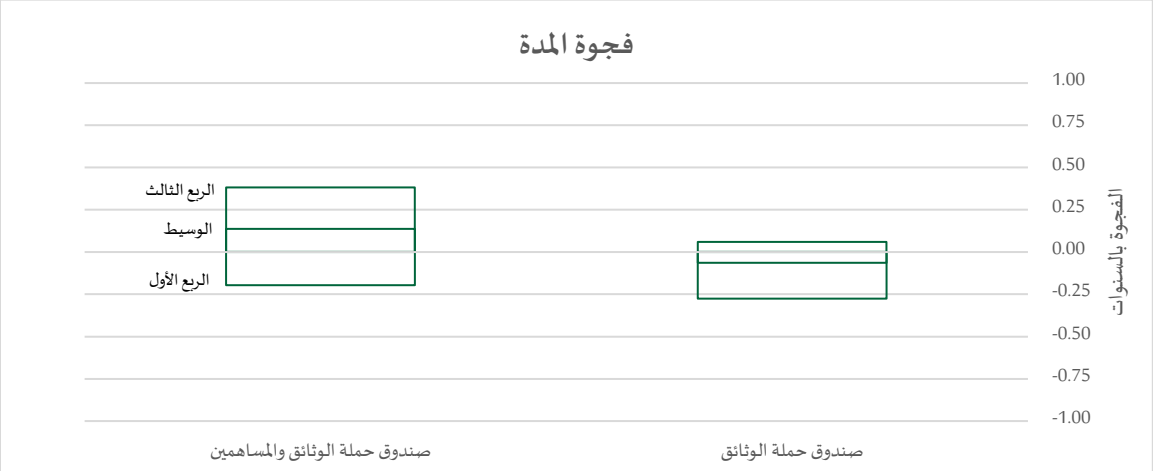

يمكن ملاحظة أن أصول والتزامات صندوق حملة الوثائق متطابقة نسبيًا. حيث يشير النطاق الوسيط والرُبيع إلى أن شركات التأمين تفضل السيولة على العائد. بالنسبة لحملة الوثائق وصندوق المساهمين مجتمعة، فيتضح استعداد شركات التأمين لتحمل المزيد من المخاطر من خلال أموال المساهمين بهدف زيادة العائد على الاستثمارات.

ومن جهة أخرى ، تم أبان الرسم البياني أن هناك شركة تأمين واحدة لديها فجوة بين أصولها والتزاماتها ، حيث تتجاوز مدة الأصول بشكل جوهري مدة الالتزامات ، حيث أثار الخبير الاكتواري المعين مخاوف وقدم توصيات لينظر فيها مجلس الإدارة. وبناءً على استفسار البنك المركزي، أوضحت شركة التأمين المعنية أنه تم اتخاذ إجراءات تصحيحية في هذا الشأن.

6.2 توزيع الاستثمارات داخل وخارج المملكة

توضح الرسوم البيانية أدناه الاختلاف في الاستثمارات المحلية والأجنبية من قبل شركات التأمين

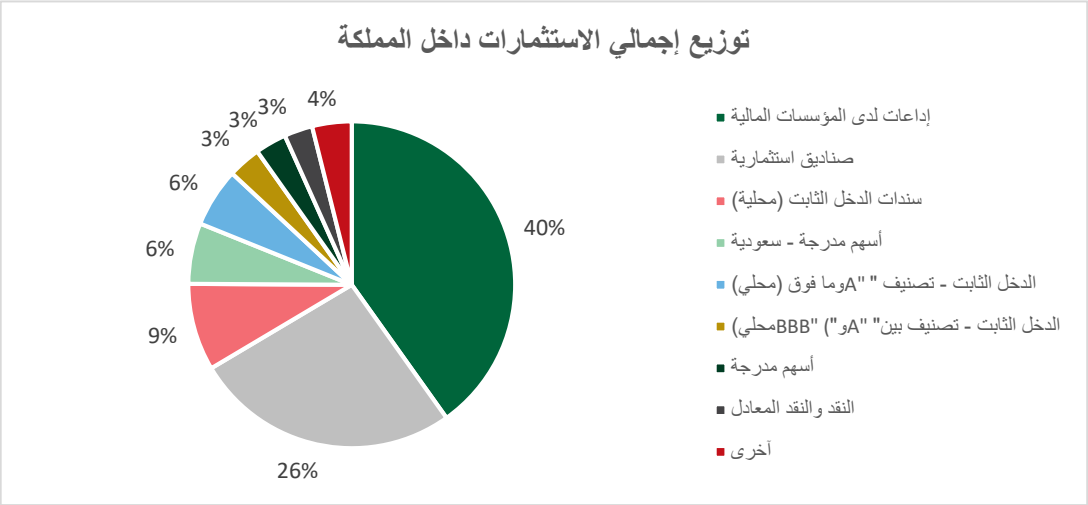

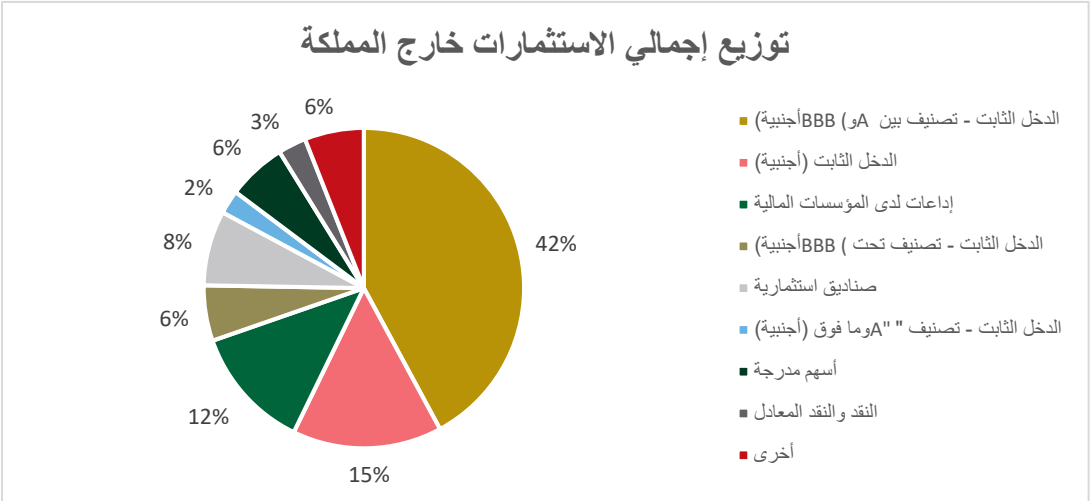

في الاستثمار محليًا، يتضح إن الودائع في المؤسسات المالية هي الخيار الأول لشركات التأمين، وقد يعوز السبب في ذلك إلى طبيعة الالتزامات لشركات التأمين والتي تعد قصيرة الأجل والحاجة للسيولة، ومحدودية أدوات الاستثمار المتطورة، والقيود التي تفرضها أنظمة البنك المركزي السعودي.

أما في الاستثمار الخارجي، يظهر أن قرار لشركات يركز على العوائد على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، والتي تمتلك الحصة الأعلى من إجمالي الاستثمارات خارج المملكة. كما يتضح أن شركات التأمين تستهدف الأوراق المالية المصنفة BBB أو أعلى، لأجل الحفاظ على جودة وأمن المحفظة الاستثمارية.

6.3 توزيع الاستثمارات الخاصة لصندوق حملة الوثائق وصندوق المساهمين

توضح الرسوم البيانية أدناه الاختلاف في تكوين الاستثمارات بين صندوق حملة الوثائق وصندوق المساهمين لجميع شركات التأمين مجتمعة.

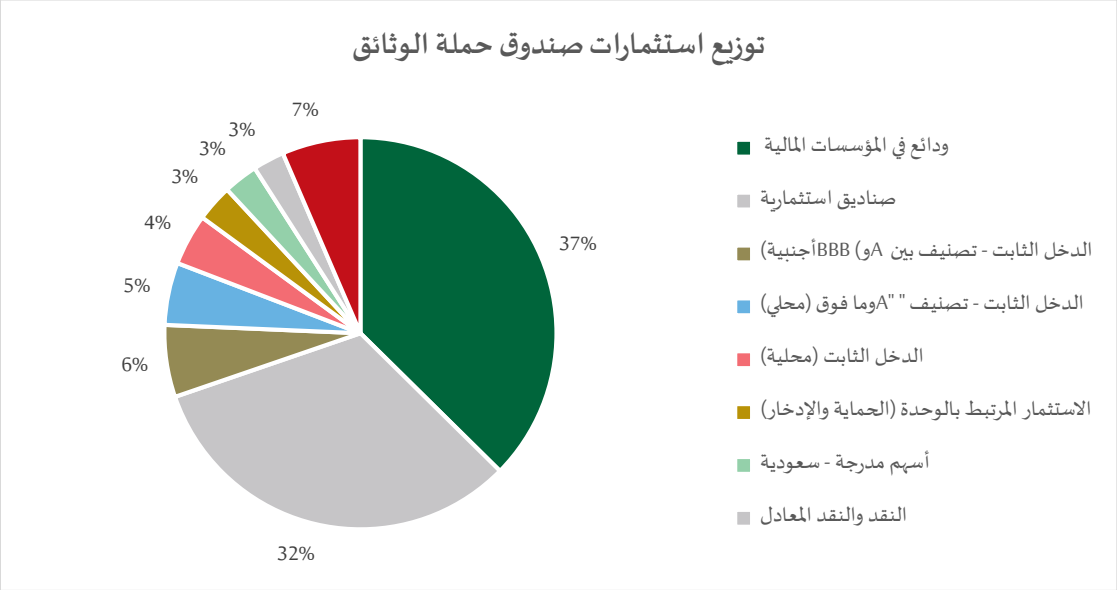

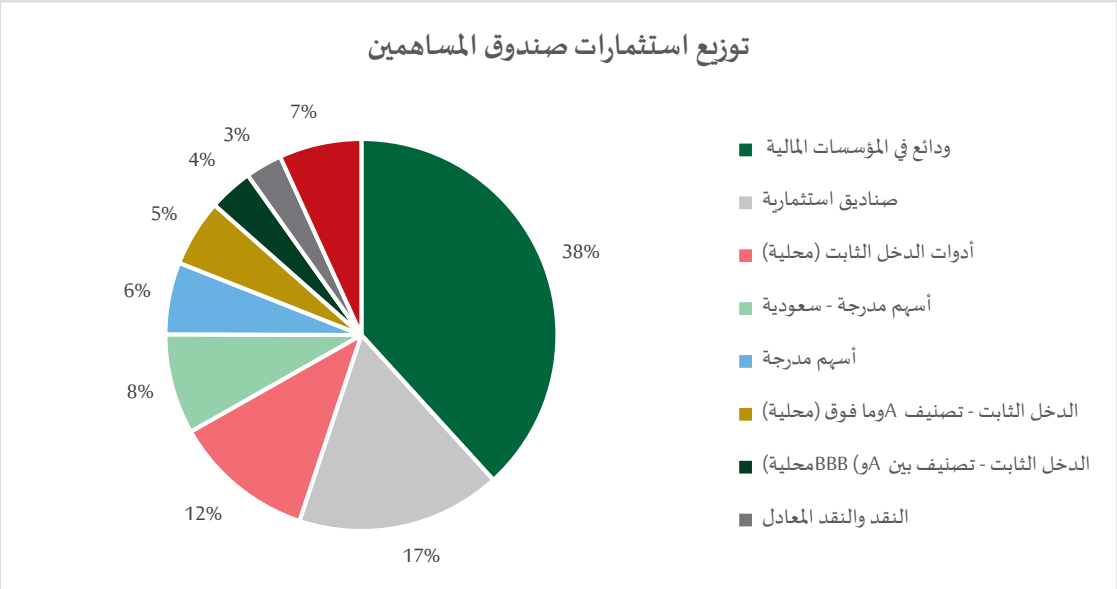

نلاحظ أن كلا الصندوقين لهما أكبر حصة من الاستثمارات في شكل ودائع لدى المؤسسات المالية، مدفوعة بالعوامل المذكورة سابقًا في قسم 6.2 أعلاه. فيما يتعلق بالاستثمار في الصناديق الاستثمارية، تتمتع صناديق حملة الوثائق بحصة أكبر من أموال المساهمين، ويرجع ذلك على الأرجح إلى وجود استثمارات تدعم الالتزامات المرتبطة بالوحدات لتأمين الحماية والادخار. علاوة على ذلك، فإن حصة الأسهم تشكل نسبة أعلى بشكل ملحوظ لصناديق المساهمين بالمقارنة بصندوق حملة الوثائق، مما يعكس قدرة ورغبة الشركة ا لتحمل مخاطر أكبر.

عليه يتوقع البنك المركزي من الإكتواري المعين إجراء تحليل شامل وتقديم توصيات واضحة لإدارة الاستثمار والإدارة العليا للمساعدة في اتخاذ قرارات مستنيرة في فيما يتعلق باستثمارات الشركة. كما يتطلع من فريق الاستثمار والإدارة العليا ومجلس الإدارة فهم التوصيات التي قدمها الإكتواري المعين، بما في ذلك الآثار المترتبة على خيارات الاستثمار الحالية والبدائل المتاحة بناءً على قدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب.

- نسخة للإكتواري المعين
- نسخة لرؤساء الإدارات الإكتوارية في شركات التأمين